المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الحريات الإعلامية

EOJM

أول انتخابات للصحفيين فى زمن كورونا

2021

قراءة ما بين السطور

www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

برنامج الحريات الإعلامية

إعداد وتحرير
وحدة البحوث والدراسات
وحدة الرصد والتوثيق

تصميم
إبراهيم صقر

قائمة المحتويات

- تمهيد.
- المنهجية.
- القسم الأول: فيروس كورونا يهدد إجراء انتخابات نقابة الصحفيين.
- القسم الثاني: قراءة في كشوف المرشحين/ات لانتخابات الصحفيين.
- القسم الثالث: كيف انتهت انتخابات نقابة الصحفيين.
- القسم الرابع: قراءة في برامج المرشحين لانتخابات نقابة الصحفيين.

تمهيد

يطلق الصحفيون على نقابتهم "قلعة الحريات" وذلك بسبب وجود النقابة في مقدمة المؤسسات المدافعة عن حرية الرأي والتعبير بشكل عام، وحرية الصحافة وتداول المعلومات بشكل خاص، وقد خاضت النقابة وأعضاؤها في سبيل ذلك العديد من المعارك السياسية والنقابية منذ تأسيسها عام 1941 وحتى الآن، ومن ثم أصبحت ملاذًا يتجه إليه جميع المدافعين عن الحريات، وأضحى "سلم النقابة" علامة بارزة في جميع المعارك السياسية والمهنية في مصر طوال تاريخها الحديث.

وفي الوقت الحالي؛ تمر النقابة بعدد من الأزمات أبرزها؛ محاولات السلطة التنفيذية حصارها وتأميمها سواء عبر البيئة التشريعية الحاكمة للمجال الصحفي التي تنتقص من أدوار نقابة الصحفيين وتحد من اختصاصها، أو عن طريق الممارسات الناعمة التي تستهدف السيطرة على رأس النقابة ومجلسها، وقد ساعد في نجاح هذه الممارسات الناعمة تركيبة الجمعية العمومية للصحفيين التي تعاني من تشوهات تنظيمية أبرزها؛ صعوبة انضمام قطاع كبير من المشتغلين بالصحافة والمواقع الإلكترونية الخاصة إلى النقابة بسبب شروط القيد المجحفة، مع وجود كتلة ضخمة من العاملين بالمؤسسات القومية ومسئولي ومديري إصدارات منتمين إلى الجمعية العمومية يشكلون عاملًا أساسيًا يحسم انتخابات نقابة الصحفيين.

على الجانب الآخر؛ يعاني الصحفيون من الترصد وكثرة التضيقات التي تقع بحقهم؛ بداية من المنع من التغطية، وحجب المواقع الصحفية، مرورًا بفصلهم تعسفيًا، وتأخير رواتبهم وتخفيضها، نهاية بإلقاء القبض عليهم وحبسهم احتياطيًا لفترات طويلة بناء على استغلال قوانين الإرهاب، وقد عمق من كل هذه الأزمات انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" وتأثيره بالسلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين.

وسط هذه الأجواء؛ انعقدت الجمعية العمومية للصحفيين في الثاني من أبريل 2021 بعد كثير من اللغط الذي صاحب انعقادها بسبب التخوفات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا وخطورته على صحة الصحفيين أثناء التجمع والانتخاب، وقد استطاع مجلس النقابة تحقيق المعادلة الصعبة التي تقضي بالمحافظة على العملية الديمقراطية وعقد الانتخابات، بالتوازي مع توفير الاحتياطات والإجراءات اللازمة للحفاظ على صحة الصحفيين.

وقد انتهت الجمعية العمومية إلى رفض ميزانية النقابة للعامين السابقين، وأسفرت نتائج الانتخابات عن بقاء نقيب الصحفيين"ضياء رشوان" في منصبه للدورة الثانية على التوالي، بجانب استمرار أربعة أعضاء آخرين، وخسارة كلًا من "جمال عبدالرحيم" وكيل أول النقابة، و"عمرو بدر" رئيس لجنة الحريات.

وفي إطار اهتمام مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بمتابعة عملية الانتخابات وإجراءات انعقاد الجمعية العمومية العادية للصحفيين، يقدم "المرصد" هذا التقرير بهدف الكشف عن نتائج متابعته للانتخابات، وتسليط الضوء على جميع إجراءات انعقاد الجمعية العمومية بداية من تضارب التصريحات حول إجرائها من عدمه، نهاية بحالة الجدل التي أثارها إعلان نتائج الانتخابات، كما يهدف التقرير إلى تقييم برامج المرشحين/ات الذين خاضوا انتخابات التجديد النصفي للنقابة.

ويتكون هذا التقرير من أربعة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول منه فترة ما قبل الانتخابات وتضارب التصريحات حول إمكانية إجرائها، ثم الدعوة إلى انعقادها وتأجيلها مرتين إلى أن انتهت إلى الانعقاد في 2 أبريل 2021، ويتناول القسم الثاني قراءة تحليلية وإحصائية لكشوف المرشحين/ات لانتخابات الصحفيين، بينما يتناول القسم الثالث قراءة في جدول أعمال الجمعية العمومية ونتائج الانتخابات وما تلاها، وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية العمومية. وأخيرًا يتناول القسم الرابع من هذا التقرير تحليل البرامج التي أعلن عنها المرشحون/ات، وقد ركز الباحث على تسليط الضوء وتحليل النقاط الموضوعة في البرنامج التي تتناول أبرز القضايا والملفات التي شغلت الجماعة الصحفية خلال فترة المجلس السابق (2019 - 2021).

المنهجية

تقدم مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام هذا التقرير مستهدفة الآتي:

1- الكشف عن نتائج متابعة "المرصد" لانتخابات نقابة الصحفيين، وتسليط الضوء على جميع إجراءات انعقاد الجمعية العمومية بداية من تضارب التصريحات حول إجرائها من عدمه، نهاية بحالة الجدل التي أثارها إعلان نتائج الانتخابات؛ ويحاول "المرصد" تحقيق هذا الهدف عن طريق تقديم قراءة تحليلية لكافة إجراءات الانتخابات، وقد اعتمد "المرصد" للحصول على البيانات والمعلومات على الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، والأخبار المنشورة في الجرائد القومية والمواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت.

2- تقييم برامج المرشحين/ات في انتخابات نقابة الصحفيين، ويحاول "المرصد" تحقيق هذا الهدف عبر تحليل البرامج التي أعلن عنها المرشحون/ات، وقد ركز التقرير على تحليل النقاط الموضوعة في البرنامج التي تتناول أبرز القضايا والملفات التي شغلت الجماعة الصحفية خلال فترة المجلس السابق (2019 - 2021) وهي: (منع الصحفيين من التغطية خلال المناسبات العامة، الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، القبض على الصحفيين وحبسهم احتياطيًا، حجب المواقع الصحفية، القيود التي جاءت بها لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام، ملف إسكان الصحفيين، ملف الرعاية الصحية، ملف حقوق المرأة الصحفية).

ومن خلال هذا التحليل؛ قام الباحث باستنتاج الإيجابيات واستخلاص الاقتراحات الجيدة والقابلة للتحقيق على أرض الواقع، ليضعها على طاولة نقاشات المجلس الجديد لمناقشتها ومحاولة تطبيقها لتجاوز الأزمات التي تعاني منها الجماعة الصحفية.

كما قام الباحث باستنتاج السلبيات التي ظهرت في البرامج الانتخابية، وعرضها أمام أعين الجماعة الصحفية والمرشحين، بهدف استدراكها في الانتخابات القادمة، وتطوير البرامج الانتخابية للصحفيين، كأحد الخطوات اللازمة لمجابهة الأزمات التي يعاني منها الصحفيون.

واعتمد "المرصد" في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالمرشحين وبرامجهم على وسيلتين أساسيتين هما:

1- التواصل المباشر مع المرشحين/ات في انتخابات التجديد النصفي للنقابة، لمناقشتهم في هذه القضايا، وقد أجرت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد تواصلًا ناجحًا مع 32 مرشحًا/ة من إجمالي 61 مرشحًا؛ وهو ما يمثل أكثر من نصف أعداد المرشحين والمرشحات، بينما رفض اثنان من المرشحين التواصل مع "المرصد"، وتعذر الوصول إلى باقي المرشحين والمرشحات.

2- رصد برامج الصحفيين المُعلن عنها على شبكة الانترنت والمواقع الإلكترونية، وذلك بالنسبة للمرشحين الذين لم نستطع الوصول إليهم بشكل مباشر، وقد تم رصد 18 برنامجًا مُعلنًا.

وبناءً على ذلك؛ تصبح البرامج الموثقة لدى "المؤسسة" والتي تم قراءتها وبناء التحليل عليها هي 50 برنامجًا تمثل 50 مرشحًا/ة بنسبة تقترب من85 % من إجمالي أعداد المرشحين، وذلك بعد استبعاد كل من المرشحين (أحمد فايز، السيد حجازي، وعوني نافع).

وأخيرًا؛ يوجه المرصد المصري للصحافة والإعلام الشكر للسادة المرشحين والمرشحات الذين سمحوا له بالحديث معهم لفترات طويلة وأطلعوه على برامجهم، الأمر الذي مكننا من تقديم تحليل شامل ورؤية موسعة لبرامج المرشحين بصورة عامة.

القسم الأول

فيروس كورونا يهدد إجراء انتخابات نقابة الصحفيين

يتناول هذا القسم فترة ما قبل الانتخابات وتضارب التصريحات حول إمكانية إجرائها، ثم الدعوى إلى انعقادها وتأجيلها مرتين حتى انتهت إلى الانعقاد في 2 أبريل 2021.

أولًا: أجواء ما قبل الانتخابات

بعد انتهاء انتخابات نقابة الصحفيين الفرعية بالإسكندرية في شهر أكتوبر من العام 2020، بدأت وسائل الإعلام بالتطرق إلى انتخابات نقابة الصحفيين العامة في القاهرة، التي كان من المقرر عقدها في الجمعة الأولى من شهر مارس عام 2021، وتناولت وسائل الإعلام عددًا من الأسئلة التي تعلقت بمصير انتخابات النقابة "الأم" وسط تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا، واستمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية التي يعد أبرزها:

• إصدار محكمة القضاء الإداري حكمين في دعوتين، الأولى بوقف تنفيذ قرار نقيب اتحاد كتاب مصر بعقد الجمعية العمومية وانتخابات التجديد النصفي للاتحاد، والثانية بتأييد قرار نقيب أطباء الأسنان بتأجيل انتخابات التجديد النصفي لـ"أطباء الأسنان".
• اعتماد لجنة إدارة الأزمة بالحكومة المصرية قرار إرجاء انعقاد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية في جميع الهيئات الشبابية والرياضية، اعتبارًا من 4 ديسمبر 2020، ولمدة 6 أشهر، وذلك منعًا للتجمعات الكبيرة.
• توجيه رئيس الوزراء بأن يتم تطبيق تناوب حضور العاملين في الوزارات والهيئات والجهات الحكومية، التي تتضمن المؤسسات الصحفية القومية، بما يساهم في منع الكثافات والتجمعات.

وسط هذه الأجواء الضبابية التي تسير في اتجاه عدم انعقاد انتخابات الصحفيين، انتظر الصحفيون قرارًا رسميًا من النقابة يفيد بعقد الانتخابات من عدمها، وفي حال عقدها؛ انتظر الصحفيون إعلان النقابة عن الإجراءات الاحترازية التي تضمن عدم تعرض الصحفيين إلى الإصابة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19".

وحتى نهاية عام 2020، لم يصدر أي بيان أو قرار رسمي من مجلس نقابة الصحفيين، بشأن الانتخابات، عدا تصريح صادر من وكيل النقابة " خالد ميري" في منتصف شهر ديسمبر 2020، يفيد بأن تأجيل الانتخابات لم يطرح في جدول أعمال مجلس النقابة حتى هذه اللحظة، وأن أي تأجيل سيكون لمدة عام، ووصف أي حديث عن الانتخابات في هذا الوقت بـ"البلبلة". [1]

كان هذا التصريح غريبًا آنذاك خصوصًا أنه لم يتبق سوى أقل من ثلاثة شهور على موعد إجراء الانتخابات في مارس 2021، وكان الجميع ينتظر قرارات من مجلس النقابة تحسم أمر الانتخابات، سواء عبر الإعلان عن انعقادها في موعدها المحدد، أو عرض كافة الاحتمالات والحلول المطروحة آنذاك، خصوصًا مع إعلان عدد من الصحفيين ترشحهم لخوض الانتخابات.

نتج عن هذا المشهد الضبابي؛ حدوث انقسام داخل الجمعية العمومية للنقابة، ما بين مؤيدين لعقد الانتخابات حفاظًا على العملية الديمقراطية، ورافضين لعقدها بسبب تخوفهم من أزمة كورونا، وقد قدم المؤيدون لإجراء الانتخابات عددًا من المقترحات أبرزها؛ إجراء التصويت إلكترونيا، أو إجراء التصويت التقليدي مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن الحفاظ على صحة وسلامة الأعضاء بإشراف كامل من وزارة الصحة.

وقد انعكس هذا الانقسام على مجلس نقابة الصحفيين، فانقسم بدوره بين مؤيد ومعارض لعقد الانتخابات في ظل الأزمة، ولكن كانت الكفة تميل نحو إصرار الغالبية على عقد الانتخابات مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية، واقترح عدد من أعضاء المجلس بعض الاقتراحات البديلة لعقد الانتخابات خارج النقابة، ولكنها كانت تحتمل شبهة مخالفة للقانون، بسبب تناول قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970 الانتخابات في مواد محددة وواضحة، ملخصها أن تنعقد داخل مقر نقابة الصحفيين في الجمعة الأولى من شهر مارس.

وهروبًا من هذا المأزق لجأ مجلس النقابة إلى قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن سؤالهما عن إمكانية عقد أو تأجيل انتخاباتها التي كان من المقرر عقدها في شهر مارس 2021 في ظل جائحة كورونا.

1- معتز عباس، وكيل نقابة الصحفيين: أي تأجيل للانتخابات سيكون لمدة عام، البوابة نيوز، 30 ديسمبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط

ثانيًا: انتخابات نقابة الصحفيين بين ذراعي الجهات القضائية

في 13 يناير 2021؛ أصدرت نقابة الصحفيين بيانًا يفيد بأنها تقدمت بطلب لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، باعتبارهما جهتي الاختصاص الأعلى، بشأن إمكانية عقد أو تأجيل انتخاباتها التي كانت مقررة في شهر مارس 2021 في ظل جائحة كورونا، والإجابة عن كل الأسئلة القانونية المتعلقة بها، وإفادة مجلس النقابة بما يجب القيام به في ظل الظروف الحالية. [2]

وفي 19 من يناير 2021؛ تلقى نقيب الصحفيين" ضياء رشوان" ردًا من رئيس مجلس الدولة، على طلب مجلس النقابة، وخلص الخطاب إلى أن ما يتعلق بالظروف الصحية المصاحبة لعقد الجمعية العمومية للنقابة ليس من المسائل القانونية التى يختص بها قسما الفتوى والتشريع بإبداء الرأي فيها، وإنما تعد من المسائل الفنية التي تستقل بتقديرها الجهات المعنية بالشئون الصحية بوزارة الصحة. وطالب قسما الفتوى والتشريع من النقابة بموافاته عما إذا كانت هذه الجهات المعنية قد أفادت النقابة على نحو رسمي بتعذر اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لعقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في موعدها المقرر قانونًا من عدمه، وذلك حتى يتسنى اتخاذ اللازم. [3]

نستوضح من هذا الرد أن موضوع طلب نقابة الصحفيين لم يُعرض على قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، كما لم يرفض "المجلس" تأجيل الانتخابات، ولم يقر بمدى قانونية تأجيلها، بل هذا الرد هو أقرب إلى الإقرار بعدم اختصاص لجنتي الفتوى والتشريع بنظر هذه الإشكالية، لكونها مسألة فنية تختص بتقديرها وزارة الصحة.

بناءً على ذلك؛ قرر مجلس نقابة الصحفيين مخاطبة الدكتورة "هالة زايد" وزيرة الصحة، لإفادة النقابة على نحو رسمي عما ورد في كتاب رئيس مجلس الدولة، وقد قامت وزارة الصحة برفض إقامة الانتخابات بسبب فيروس كورونا وخطورته على صحة الصحفيين، وهو ما تم إرساله إلى مجلس الدولة، وقد انتهى قسما الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، إلى عدم ملائمة إبداء رأيهما في طلب الفتوى المقدم من نقيب الصحفيين بشأن إجراء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في ظل الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا أو تأجيلها، وذلك بسبب وجود دعاوى قضائية منظورة أمام محكمة القضاء الإداري تطالب بتأجيل الانتخابات، الأمر الذي يجعل موضوع الطلب المقدم للفتوى والتشريع منظورًا أمام القضاء، ويحظر عليها إبداء الرأي فيها. [4]

وبخصوص هذه الدعاوى؛قضت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، في 28 فبراير 2021، برفض الطعون الثلاثة المطالبة بوقف الانتخابات بسبب التخوفات الناتجة عن أزمة كورونا، ليسدل الستار على موقف الجهات القضائية من انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، وأصبحت عملية انعقادها أمرًا قانونيًا لا يمكن الرجوع عليه لاحقًا، وهو ما أكسب عقد الانتخابات مزيدًا من الشرعية. [5]

2- نقابة الصحفيين تطلب فتوى من مجلس الدولة حول عقد انتخاباتها في ظل جائحة كورونا، بوابة الأهرام، 13 يناير 2021، آخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط
3- الصحفيين»: «الفتوى والتشريع» تطلب إفادة الجهات الصحية بشأن عقد الجمعية العمومية.. واجتماع عاجل، بوابة الأهرام، 19 يناير 2021، متاح على الرابط
4- محمد نابليون، الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تحسم موقفها من انتخابات الصحفيين، الشروق، 24 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط
5- محمد عبد القادر، "القضاء الإداري" يرفض 3 طعون تطالب بوقف "انتخابات الصحفيين"، بوابة الأهرام، 28 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط

ثالثًا: انتخابات نقابة الصحفيين تنتهي إلى الانعقاد في الثاني من شهر أبريل

بالتوازي مع الالتزام بالمسار القضائي لحسم مدى قانونية عقد الجمعية العمومية في ظل أزمة كورونا، لم يغفل مجلس نقابة الصحفيين عن تطبيق نصوص قانون نقابة الصحفيين، حيث قرر المجلس في 10 فبراير 2021 البدء في تلقي طلبات الترشح لانتخابات النقيب والتجديد النصفي لستة من أعضاء مجلس النقابة، لمدة خمسة أيام اعتبارًا من الخميس 18 فبراير 2021، على أن تُجرى الانتخابات يوم الجمعة الموافق 5 مارس 2021 في حالة اكتمال الجمعية العمومية بحضور نصف أعضائها، وقرر مجلس النقابة تشكيل لجنة للإشراف على انعقاد الجمعية العمومية والانتخابات برئاسة الصحفي "خالد ميري" وكيل النقابة.

وأعلنت "اللجنة المشرفة" عن إجراء الانتخابات على منصب نقيب الصحفيين، وعضوية 6 مقاعد من المجلس المنتهية ولايتهم في مارس 2021 بعدما أمضوا أربعة سنوات طبقًا لقانون النقابة، والذي ينص أيضًا على حق الأعضاء المشتغلين ممن أمضوا عشر سنوات على الأقل بهذا الجدول، الترشح لمنصب النقيب، بينما يحق لمن أمضى ثلاث سنوات الترشح لعضوية مجلس النقابة.

ومع نهاية المدة المعلنة؛ أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات النقيب والتجديد النصفي لنقابة الصحفيين في 27 فبراير 2021 أسماء المرشحين/ات النهائية لمنصب النقيب وعددهم 6 مرشحين، وعضوية المجلس وعددهم 55 مرشحًا، وبهذا الإعلان تكتمل الإجراءات التحضيرية لعقد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات، ولم يتبق سوى دعوة "الجمعية" للانعقاد.

1- الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية في 5 مارس 2021.

بالرغم من رفض وزارة الداخلية إقامة سرادق في شارع "عبدالخالق ثروت" وتحذير وزارة الصحة من عقد الانتخابات بسبب صعوبة تطبيق الإجراءات الاحترازية، وامتناع مجلس الدولة عن الإشراف على الانتخابات، وهو ما دفع الصحفيون نحو التجمع داخل جدران نقابة الصحفيين فقط،[6] دعا مجلس نقابة الصحفيين في 25 فبراير 2021، الصحفيين الأعضاء المقيدين بجدول المشتغلين للاجتماع العادي للجمعية العمومية يوم الجمعة الموافق 5 مارس 2021، وذلك إعمالًا لنص المادة 33 من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970، كما تضمنت الدعوة جدول الأعمال التي كان من المقرر عقدها وهي كما يلي:

- التصديق على محضر الجمعية العمومية المنعقدة في 15 مارس 2019.
- التصديق على تقرير مجلس النقابة في الفترة من مارس 2020 حتى فبراير 2021.
- اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وكذلك المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وإقرار مشروع الميزانية التقديرية لسنة 2021.
- إجراء الانتخابات على منصب نقيب الصحفيين، والتجديد النصفي لـ6 من أعضاء المجلس.

وأعلنت النقابة عن تطبيقها لعدد من الإجراءات الاحترازية لمجابهة أزمة كورونا تمثلت في وضعها "وحدة تعقيم ذكية وكشف حراري" على بوابة النقابة لتعقيم الحاضرين، والتأكيد على ارتداء الكمامات كشرط للدخول، وتولت النقابة توفير الكمامات الطبية عند المدخل، كما وفرت الكحول الطبي في مقار تسجيل الحضور واللجان الفرعية والعامة والمداخل وأماكن التجمع، بالتوازي مع تطهير مبنى النقابة بالكامل قبل 24 ساعة من موعد انعقاد الجمعية، كما قامت اللجنة المشرفة على الانتخابات بزيادة عدد اللجان إلى 32 لجنة، حيث تم تشكيل لجان بالدور الأرضي للتوقيع، وتم توزيع اللجان على جميع أدوار النقابة.

وفي الخامس من مارس 2021 لم تنعقد الجمعية العمومية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها وهو (50% + 1) من عدد الأعضاء المشتغلين الذين لهم حق الحضور والبالغ عددهم 8861 عضوًا، حيث قام بالتسجيل عدد 157 عضوًا فقط، مما أدى إلى تأجيلها أسبوعين، على أن تنعقد يوم الجمعة الموافق 19 مارس 2021، وذلك طبقًا للمادة رقم 35 من قانون نقابة الصحفيين، على أن يكون النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية هو 25% من الأعضاء المشتغلين الذين لهم حق الحضور.[7]

6- محمد جعفر، «الداخلية» و«الصحة» ترفضان عقد انتخابات «الصحفيين»، الدستور، 23 فبراير 2021، آخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط
7- تأجيل إنعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، بيان رسمي صادر عن نقابة الصحفيين، متاح على الرابط

2- الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية في 19 مارس 2021 .

في السادس من مارس 2021 دعا مجلس نقابة الصحفيين - للمرة الثانية - أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع العادي الثاني الذي كان مقرر عقده يوم الجمعة الموافق 19 مارس 2021، لمناقشة ذات الأعمال المقررة في الاجتماع الأول.

كانت مشاهد اجتماع 5 مارس حاضرة في أذهان أعضاء مجلس النقابة والمرشحين، فعلى الرغم من أن حضور الصحفيين لم يصل إلى 2% من أعداد الصحفيين الذين يحق لهم الحضور إلا أن الوضع كان في غاية الخطورة، ولم تمثل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها النقابة ضمانًا للحفاظ على صحة الصحفيين، خصوصًا مع تكدس جميع الصحفيين ومؤيدي المرشحين من غير الصحفيين داخل جدران النقابة، وهو ما دفع المرشحون إلى الإعلان عن تخوفاتهم من عقد الاجتماع الثاني وذلك بسبب خطورة هذا التجمع على صحة الصحفيين في ظل أزمة كورونا، ورفض وزارتي الصحة والداخلية الإشراف على الانتخابات، وعدم تخصيص سرادق في شارع "عبد الخالق ثروت" لاستقبال الصحفيين.

وفي محاولة لإصلاح هذا الوضع، قامت اللجنة المشرفة على الانتخابات بإعادة مخاطبة رئيس الوزراء ووزير الداخلية للسماح بإقامة سرادق انتخابي بشارع "عبد الخالق ثروت"، وكذلك مخاطبة وزيرة الصحة لتخصيص 3 سيارات إسعاف وأطباء أمام مبنى النقابة يوم انعقاد الجمعية العمومية، بالتوازي مع قيام الصحفي "حسام السويفي" برفع دعوى قضائية بمحكمة القضاء الإداري يطالب فيها بإلغاء القرار السلبي بامتناع اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين عن إقامة سرادقات الانتخاب في شارع "عبدالخالق ثروت" وإلزام وزارة الداخلية بالتصريح بإقامة السرادق، إلا أن جميع المحاولات لم تكلل بالنجاح، وتم رفض دعوى "السويفي" في 14 مارس 2021.[8]

أمام هذا الوضع الخطير؛ عقدت اللجنة المشرفة على الانتخابات اجتماعًا في 16 مارس 2021 انتهى إلى أن إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط يمثل ضررًا لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وأحالت الأمر إلى مجلس نقابة الصحفيين لاتخاذ ما يراه مناسبًا. وبناءً على ذلك؛ ناقش مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه العاجل، مساء الثلاثاء الموافق 16 مارس 2021، ما تم رفعه من اللجنة المشرفة على عقد الجمعية العمومية، وانتهى إلى أنه في ظل جائحة كورونا، فإن المادة 29 من قانون النقابة تمنح "المجلس" إمكانية عدم عقد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية إذا حالت دون هذا ظروف استثنائية، وقرر "المجلس" تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلى الجمعة 2 أبريل 2021، على أن تعقد بمقر مفتوح بمدينة القاهرة.

وقد وصل "المجلس" إلى هذا القرار بعد نقاشات عدة مع عدد من رجال القانون حول كل الاحتمالات الممكنة لنقل انعقاد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات خارج مقر النقابة، أو تأجيل انعقادها، وانتهى "المجلس" إلى ما أقرته قواعد القانون العام من أحقية جهة الإدارة- المتمثلة في مجلس النقابة- في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على صحة وسلامة الصحفيين، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بانعقاد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات، حال وجود ظروف استثنائية، وهي المتمثلة في جائحة كورونا.

3- الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية في 2 أبريل 2021 .

في 24 مارس 2021 قام مجلس نقابة الصحفيين بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد للمرة الثالثة على أن تنعقد يوم الجمعة الموافق 2 أبريل 2021 بمقر نادي المعلمين بالجزيرة، على أن يكون شرط الانعقاد حضور 25% من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت البالغ عددهم 8861 عضوًا. وقد استقر "المجلس" على نادي المعلمين بالجيزة ليكون مكانًا لانعقاد الجمعية العمومية، بسبب قدرته على استيعاب الصحفيين، حيث يحتوي على مساحة فضاء تبلغ 5600 متر مربع، بما يسمح باستضافة الجمعية العمومية والانتخابات التي ستعقد في 32 لجنة، يتم توزيعها بشكل أفقي، على أن تكون مساحة كل لجنة 25 مترًا مربعًا.[9]

8- مينا غالي، استعدادًا لانتخابات "الصحفيين".. ميري: خاطبنا رئيس الوزراء ووزير الداخلية لإقامة سرادق أمام النقابة، مصراوي، 14 مارس 2021، اخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط
أنظر أيضاً

9- أسامة حمدي، تجهيزات واستعدادات مكثفة لانتخابات الصحفيين بنادى المعلمين، أخبار اليوم، 31 مارس 2021، اخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط

وتوفر هذه المساحة أمانًا نسبيًا يحمي من خطر التزاحم وانتقال العدوى، كما قامت النقابة بمخاطبة وزارة الصحة لتوفير فرق طبية وسيارة إسعاف وكحول وأجهزة قياس حرارة وكمامات للحفاظ على صحة الصحفيين، كما خاطب "المجلس" محافظ القاهرة ومدير أمن القاهرة لتأمين انعقاد الجمعية، وتوفير أماكن انتظار لسيارات الصحفيين.[10]

وبهذا القرار، استطاعت نقابة الصحفيين تحقيق مساحة آمنة تحمي الصحفيين من خطر الإصابة بفيروس كورونا بشكل كبير، ولكن يبقى الجدل حول مدى قانونية انعقاد النقابة في نادي المعلمين بالمخالفة مع قانون نقابة الصحفيين الذي يحدد بشكل واضح مكان انعقاد الجمعية العمومية داخل مقر النقابة.

كان تجاوز قانون نقابة الصحفيين فيما يخص مكان انعقاد الجمعية معتمدًا على المادة 29 من قانون النقابة التي تمنح "المجلس" إمكانية عدم عقد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية إذا حالت دون هذا ظروف استثنائية، وقد أكد هذه الرؤية قرار الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري فى مجلس الدولة التي رفضت دعوى تطالب بوقف تنفيذ انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين التي جرى إجراؤها يوم الجمعة الموافق 2 أبريل داخل مقر نادي المعلمين.

وقالت المحكمة: "إنه لما كان ذلك وكانت هناك حالة ضرورة وظروف استثنائية تجوب البلاد متمثلة في انتشار فيروس كورونا، وكانت الحياة الإنسانية هي أغلى ما يمكن للحكومات والدول والمجتمعات والمؤسسات المحافظة عليها، فحفظ النفس يعد أولى مقاصد الشريعة الإسلامية وسابقًا على حفظ الدين".[11]

واستطردت المحكمة: "يحق لمجلس نقابة الصحفيين والحال كذلك تأجيل الانعقاد الثاني للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين والذي كان مقررًا له يوم الجمعة الموافق 19/3/2021 ليكون يوم الجمعة الموافق 2/4/2021 ونقله من المقر الرئيسي بالنقابة لمقر مفتوح بمدينة القاهرة «نادي المعلمين بالجزيرة» وذلك حفاظًا على صحة وسلامة الصحفيين".[12]

10- رحاب صبحي، خالد ميري : جميع أدوات التعقيم في انتخابات النقابة متوفرة لحماية الصحفيين، جريدة المال، 31 مارس 2021،آخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2021، متاح على الرابط
11- حيثيات قرار محكمة القضاء الإداري بتأييد عقد انتخابات الصحفيين بنقابة المعلمين ويرفض دعوى وقفها، متاح على الرابط
12- المصدر السابق ذاته

رابعًا: تأثير أزمة كورونا على الدعاية الانتخابية للمرشحين

مع وجود وسائل الدعاية التقليدية المتمثلة في تعليق اللافتات على أسوار نقابة الصحفيين وداخلها، شهدت الانتخابات جولات ميدانية من المرشحين لزيارة عدد من المؤسسات الصحفية، ولكنها لم تكن مثل الانتخابات السابقة التي كانت تشهد زيارات كثيفة جدًا ومتعددة طوال أيام الدعاية الانتخابية، ويرجع ذلك إلى تأثر الدعاية الانتخابية بأزمة كورونا التي جعلت من الاتصال المباشر بين الصحفيين والمرشحين خطرًا قد يؤدي إلى الإصابة بالفيروس، وقد حاول المرشحون تجاوز هذا الوضع عبر الاتجاه إلى "السوشيال ميديا" التي حلت بديلًا للزيارات الميدانية، واعتمد المرشحون على تطبيقات "فيسبوك" و "زووم" لعرض برامجهم الانتخابية، ووفرت هذه التطبيقات أدوات حديثة للترويج لبرامج المرشحين مثل: استخدام تقنيات البث المباشر عبر الفيسبوك، تسجيل الفيديوهات، عقد الاجتماعات مع الصحفيين، الاهتمام بالتصميمات الجاذبة للجمهور، وقد انتشرت هذه الأدوات بكثرة في مقابل قلة الاهتمام بالمحتوى المكتوب.

وشهدت وسائل الإعلام المرئية معركة دعائية ساخنة بين نقيب الصحفيين" ضياء رشوان" والمرشح على مقعد النقيب" رفعت رشاد" حيث اتهم "رشاد" منافسه بعدم صحة ترشحه لمنصب النقيب لعدم اشتغاله بالصحافة، وصب عليه الانتقادات بسبب استغلال "رشوان" لملف الصحفيين المحبوسين، ووضع نفسه كـ"مرشح باسم الدولة".

القسم الثاني

قراءة في كشوف المرشحين/ات لانتخابات الصحفيين

أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في 27 فبراير 2021 أسماء المرشحين/ات النهائية لمنصب النقيب وعددهم 6 مرشحين، وعضوية المجلس وعددهم 55 مرشحاً. يمكنك الاطلاع على جميع أسماءالمرشحين من خلال هذا الرابط

يقدم هذا القسم من التقرير قراءة تحليلية وإحصائية للمرشحين/ات على منصب نقيب الصحفيين وعضوية مجلس النقابة.

أولًا: المرشحون لمنصب نقيب الصحفيين

تنافس على منصب النقيب 6 مرشحين، من بينهم نقيب الصحفيين" ضياء رشوان" الذي أثار ترشحه لغطًا كبيرًا بين عدد من أعضاء الجمعية العمومية المعارضين لسياساته، بسبب جمعه بين منصب نقيب الصحفيين ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات. ولم يكن اللغط المصاحب لترشح نقيب الصحفيين" ضياء رشوان" هو الأول من نوعه، حيث أثار ترشحه في الانتخابات السابقة التي نجح فيها عام 2019 جدلًا واسعًا بين أعضاء الجمعية العمومية، بسبب منصبه التنفيذي كرئيس لهيئة الاستعلامات، وقد نتج عن هذا الجدل خلال عام 2019 صدور قرار من الجمعية العمومية- القرار رقم 13 - بحظر الجمع بين مواقع النقيب وأعضاء مجلس النقابة وبين أي منصب حكومي بالتعيين أو الانتداب أو الإعارة، على أن يتم تطبيقه بداية من انتخابات 2021.

طبقًا لهذا القرار؛ لا يحق لرئيس هيئة الاستعلامات "ضياء رشوان" الترشح في انتخابات النقابة، ولكنه استطاع الترشح بسبب حصوله على حكم نهائي وبات من المحكمة الإدارية العليا بأحقيته في استمرار قيده بجدول المشتغلين، ومن ثم استطاع الترشح عام 2019، وهو ما تم إعادة التأكيد عليه في الانتخابات الحالية، حيث أودعت محكمة القضاء الإداري الدائرة الثانية بمجلس الدولة، في 3 مارس 2021، حيثيات حكمها برفض دعوى استبعاد ضياء رشوان نقيب الصحفيين، من الترشح على مقعد النقيب بانتخابات نقابة الصحفيين.[13]

وبناءً على حكم المحكمة الإدارية العليا؛ خاض الصحفي" ضياء رشوان" الانتخابات على مقعد نقابة الصحفيين، في منافسة كل من: الصحفي بالجمهورية "سيد الإسكندراني" والصحفي بجريدة أخبار اليوم "رفعت رشاد" والصحفي بجريدة مصر الفتاة "طلعت هاشم" بالإضافة إلى الصحفي بجريدة المشهد "كارم يحيى" والصحفي بجريدة الشعب "محمد مغربي أحمد".

1- توزيع المرشحين لمنصب النقيب طبقًا للنوع الاجتماعي.

شكل (1) توزيع المرشحين لمنصب النقيب طبقًا للنوع الاجتماعي

كان المرشحون لمنصب نقيب الصحفيين جميعهم من الرجال، ولم تتقدم أي سيدة لشغل منصب النقيب، وابتعدت السيدات عن الترشح لمنصب النقيب الصحفيين تدريجيًا خلال الثلاث انتخابات الأخيرة، من سيدتين في عام 2017 إلى سيدة واحدة عام 2019.

ويُذكر أنه طوال تاريخ النقابة الذي عين أول مجلس لها في عام 1941، لم تستطع أي سيدة الحصول على منصب النقيب، على الرغم من الأدوار البارزة التي قامت ولا تزال تقوم بها الصحفيات المصريات بداية من مشاركة السيدات بقوة في تأسيس نقابة الصحفيين، ومشاركاتها الفعالة في الحياة النقابية طوال 80 عامًا.

ويُذكر أنه طوال تاريخ النقابة الذي عين أول مجلس لها في عام 1941، لم تستطع أي سيدة الحصول على منصب النقيب، على الرغم من الأدوار البارزة التي قامت ولا تزال تقوم بها الصحفيات المصريات بداية من مشاركة السيدات بقوة في تأسيس نقابة الصحفيين، ومشاركاتها الفعالة في الحياة النقابية طوال 80 عامًا.

13- محمود الشوربجي، القضاء الإداري يرفض دعوى استبعاد ضياء رشوان من انتخابات نقابة الصحفيين، مصراوي، 3 مارس 2021، آخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط
انظر أيضًا: مينا غالي، 3 أسباب.. "الصحفيين": رفض طعنَين ضد ترشح ضياء رشوان نقيبًا، مصراوي، 27 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط

2- توزيع المرشحين لمنصب النقيب طبقًا لنوع جهة العمل .

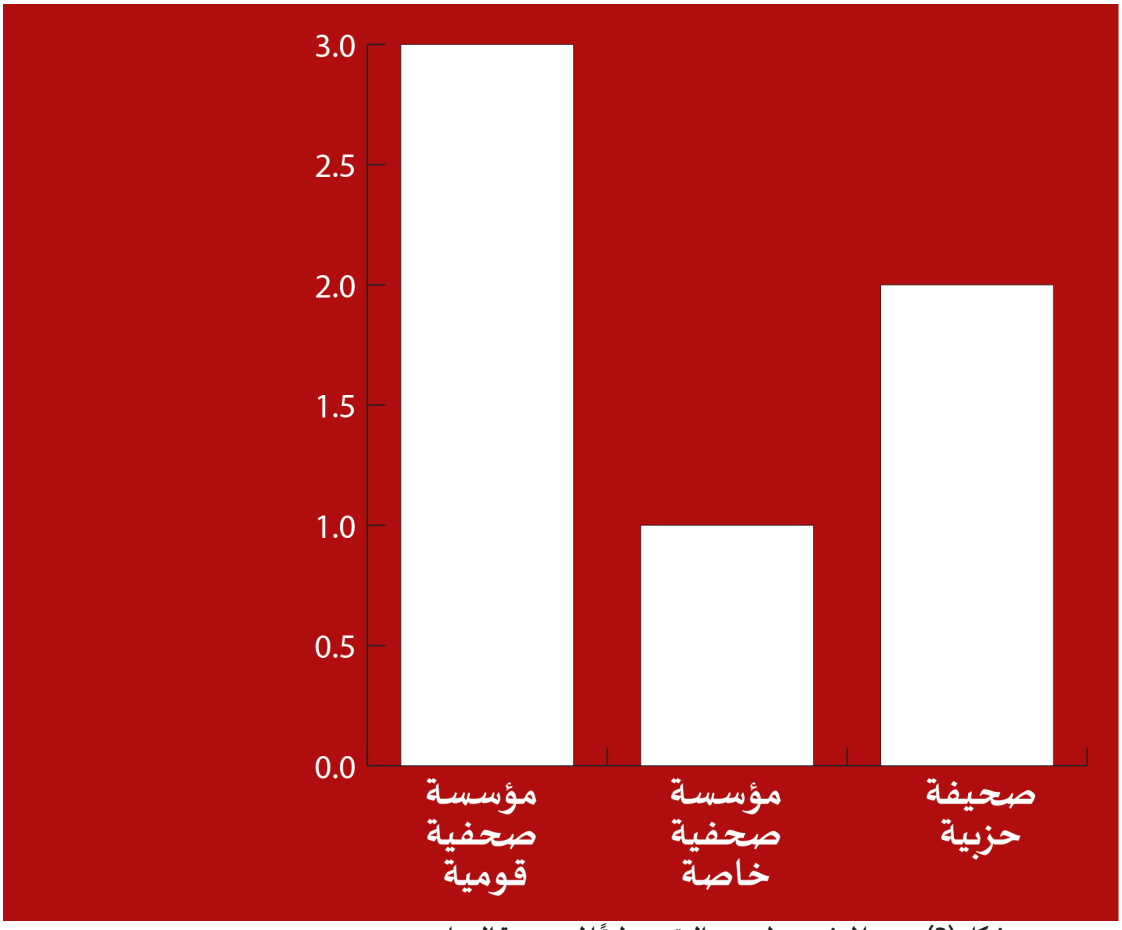

شكل (2) توزيع المرشحين لمنصب النقيب طبقًا لنوع جهة العمل

على صعيد الانتماء للمؤسسات الصحفية؛ احتل المرشحون من المؤسسات القومية على مقعد النقيب النسبة الأعلى بين المرشحين بنسبة 50% من إجمالي المرشحين، بواقع 3 مرشحين؛ ينتمون إلى مؤسسات (الجمهورية، الأهرام، أخبار اليوم)، بينما ترشح اثنان من الصحفيين المنتمين للصحف الحزبية (مصر الفتاة، الشعب)، وأخيرًا ترشح صحفي وحيد منتمي إلى جريدة المشهد الخاصة.

ويعد زيادة عدد الصحفيين العاملين بالمؤسسات القومية أحد أبرز سمات انتخابات نقابة الصحفيين على مر التاريخ؛ فلم يستطع أي صحفي من غير المنتمين إلى المؤسسات القومية الفوز بمنصب نقيب الصحفيين طوال تاريخ انتخابات النقابة، وقد يرجع ذلك إلى الكتلة الانتخابية الضخمة التي تستحوذ عليها المؤسسات الصحفية القومية، وتشير الأرقام إلى أن ما يقرب من 4 آلاف صحفي ينتمون إلى المؤسسات القومية يمثلون نسبة تقارب نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية، بالإضافة إلى الحشد الذي تشتهر به المؤسسات الصحفية القومية عن طريق نقل صحفييها بأتوبيسات خاصة، وتوفير وجبات الطعام لهم، وقيام رؤساء تحرير المؤسسات الصحفية القومية بتوجيه صحفييها لانتخاب المرشحين الممثلين عن هذه الجهات.

ثانيًا: المرشحون لعضوية مجلس نقابة الصحفيين

تقدم للتنافس على 6 مقاعد لعضوية مجلس نقابة الصحفيين عدد 55 صحفيًا، 20 منهم تقدموا للترشح على ثلاثة مقاعد مخصصة للصحفيين فوق السن، بينما ترشح 35 صحفيًا للتنافس على الثلاثة مقاعد الآخرى المخصصة للصحفيين تحت السن.

1- توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقًا للنوع الاجتماعي.

شكل (3) توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقاً للنوع الإجتماعي

كان المرشحون لمقاعد عضوية نقابة الصحفيين أكثرهم من الذكور بنسبة تخطت الـ85% من إجمالي المرشحين، بينما مثلت الإناث 8 صحفيات يشكلن 14.5% من إجمالي المرشحين/ات، وهي نسبة لا تتوافق مع وجود السيدات الصحفيات في الجمعية العمومية، حيث يشكلن ما يقارب من 32% من إجمالي أعداد الصحفيين/ات المقيدين في جدول الصحفيين المشتغلين.

بوضع هذه البيانات بجانب عدم ترشح أي سيدة لمنصب النقيب، نجد أن هناك عدم تناسب بين الإحصاءات والنضال النسوي المصري سواء في داخل نقابة الصحفيين أو خارجها، ومشاركاتها الفعالة في الحياة النقابية طوال 65 عامًا، استطاعت خلالها السيدات الوصول 9 مرات لشغل منصب في عضوية مجلس النقابة.

ويعد وجود السيدات في هذا المجلس أمرًا في غاية الأهمية بسبب تزايد المشكلات التي تعاني منها الصحفيات مثل التعرض للتحرش والاستغلال الجنسي، وتفاوت الأجور بينها وبين أقرانها الرجال، وغيرها من الانتهاكات المبنية على أساس النوع الاجتماعي، كل ذلك بالتوازي مع ابتعاد المرأة عن النجاح بمقعد في المجلس منذ عام 2015، وهو أمر يستدعي من الصحفيات ضرورة التكاتف جنبًا إلى جنب عن طريق الدفع بمرشحات كثر ودعمهم بقوة لأجل تبني مشكلات الصحفيات ومحاولة حلها بكافة الطرق الشرعية الممكنة.

2- توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقًا لنوع جهة العمل

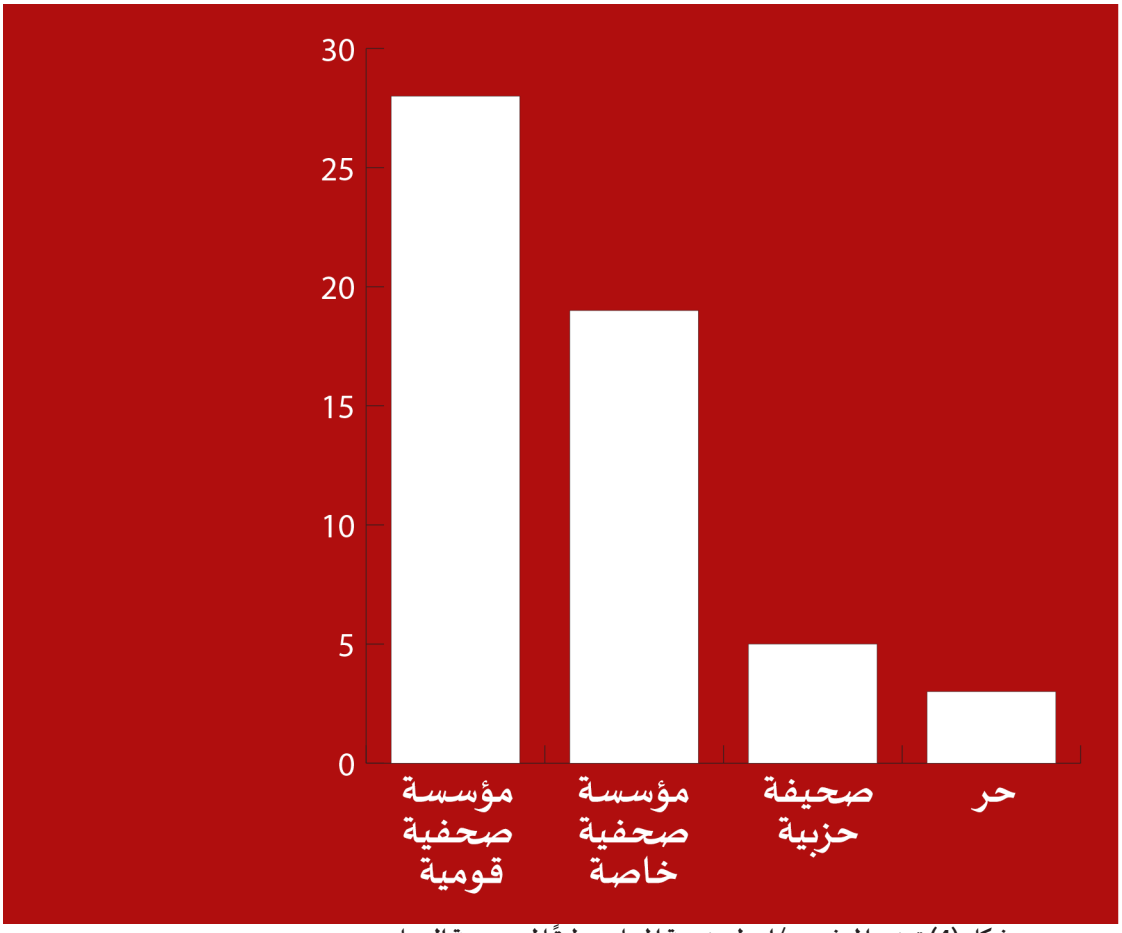

شكل (4) توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقًا لنوع جهة العمل

على صعيد الانتماء للمؤسسات الصحفية؛ احتل المرشحون المنتمون للمؤسسات القومية النسبة الأعلى بين المرشحين على مقاعد عضوية المجلس بنسبة 50.9% من إجمالي المرشحين، بواقع 28 مرشحًا، في مقابل ترشح 19 صحفيًا من المنتمين إلى الصحف الخاصة بما يمثل نسبة 34.5%، بينما ترشح خمسة صحفيين من المنتمين إلى الصحف الحزبية يمثلون نسبة 9%، بالإضافة إلى ترشح ثلاثة صحفيين يعملون بشكل حر يمثلون نسبة لا تزيد عن 5.5% من إجمالي أعداد المرشحين/ات.

3- المقارنة بين أعداد المتقدمين للترشح خلال السنوات الأخيرة

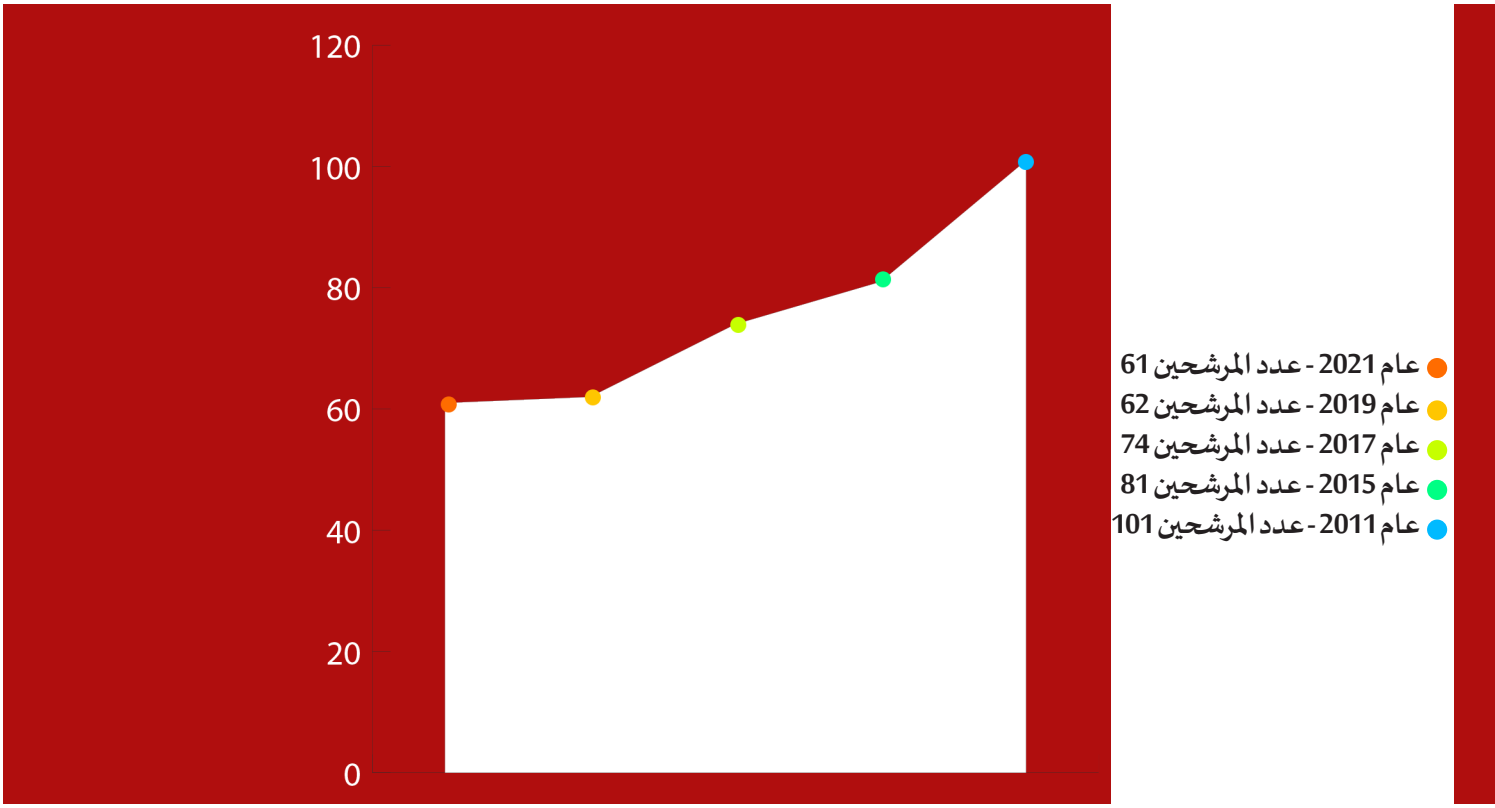

شكل (5) مقارنة بين أعداد المتقدمين للترشح خلال السنوات الأخيرة

بشكل عام؛ انخفض إقبال المرشحين على انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين 2021 مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث شهدت انتخابات عام 2019 ترشح 62 صحفيًا، بينما في عام 2017 ترشح 74 صحفيًا، أما انتخابات عام 2015 شهدت ترشح 81 صحفيًا، وتعد انتخابات عام 2011 أكثر الانتخابات التي شهدت عددًا من المرشحين برصيد 101 صحفيًا.ومن أهم الأسباب التي شكلت هذا الانخفاض التدريجي في مستوى المشاركة النقابية، هو مدى اتساع مساحة حرية الرأي والتعبير، حيث يعد عام 2011 هو أكثر الأعوام التي ترشح بها صحفيون للانتخابات طوال تاريخها، ويعود ذلك إلى نتائج الثورة التي أدت إلى فتح المجال العام ورفع الوعي السياسي والنقابي لكافة شرائح المجتمع ومن ضمنها الصحفيين، وهو ما انعكس على اهتمام الصحفيين بالشأن النقابي ورفع وعيهم بأهمية المشاركة السياسية وحقهم في الترشح، وقدرتهم على النجاح، بسبب ما شعروا به من احتمالية تحقيق التغيير وأهميته، ووجود قيمة لصوتهم في معادلة التغيير آنذاك، ولكن هذه الرؤية بدأت في التلاشي تدريجيًا، بسبب الأحداث التي تلت الثورة وتقليص مساحات الرأي والتعبير تدريجيًا، مما أدى إلى ابتعاد الكثير من الصحفيين عن المشاركة في الفعاليات السياسية والانتخابات النقابية، وهو ما ظهر في انخفاض أعداد المرشحين تدريجيًا في انتخابات النقابة كما موضح بالشكل أعلاه.

القسم الثالث

كيف انتهت انتخابات نقابة الصحفيين

في الثاني من أبريل 2021 استقبل نادي المعلمين بالجزيرة أعضاء نقابة الصحفيين وسط إجراءات احترازية مشددة لمواجهة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وذلك من خلال تطبيق الكشف الحراري على الصحفيين الوافدين للتأكد من عدم إصابة أي صحفي، وتوزيع الكمامات والكحول على الصحفيين أمام البوابة الرئيسية للنادي، وتعقيم اللجان على مدار اليوم.

بدأ الصحفيون تسجيل أسمائهم في كشوف الجمعية العمومية في العاشرة صباحًا، وأعلنت اللجنة عن اكتمال النصاب القانوني بحضور 2432 صحفيًا في الثالثة مساءً، بعد مد ساعات التسجيل في كشوف الجمعية ثلاث مرات بالمخالفة لقانون النقابة ولائحتها الداخلية التي تعطي الحق "للجنة المشرفة" في المد لمدة ساعة واحدة، وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ انتخابات النقابة التي يحدث بها هذه المخالفة.[14]

وبعد اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية؛ دعت "اللجنة المشرفة" الصحفيين لعقد الجمعية العمومية ومناقشة جدول الأعمال، وإجراء الانتخابات على مقعد النقيب والتجديد النصفي لـ 6 من أعضاء المجلس، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في هذا القسم من التقرير.

أولًا: مناقشة جدول الأعمال وتوصيات الجمعية العمومية

خلال انعقاد الجمعية العمومية؛ جدد الصحفيون رفضهم لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ووافق الحضور على إعادة التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل قوانين الصحافة، وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، بينما رفضت الجمعية العمومية ميزانية النقابة، وقررت إعادتها لمجلس النقابة الجديد لتعديلها، وعرضها على الجمعية العمومية مرة أخرى في انعقادها العادي العام المقبل 2022.

وقد رفضت الجمعية العمومية للصحفيين ميزانية النقابة بعد تأكيد عدد كبير من الأعضاء على أنها لم تصلهم حتى ميعاد انعقاد الجمعية العمومية، بالإضافة إلى وجود عدد من المخالفات التي تحتاج إلى توضيح أهمها؛ استمرار بقاء 4.4 مليون جنيه لدى وزارة الإسكان تحت بند مستشفى الصحفيين، دون وجود ما يفيد بوجود عقد أو اتفاق مع الوزارة، بالإضافة إلى مضاعفة مكافآت وبدلات الموظفين بنسبة تقترب من 100% رغم إغلاق النقابة معظم شهور العام المنقضي 2020، وزيادة العجز في الميزانية نتيجة سياسات الإسراف وعدم وضع قواعد للصرف خاصة فيما يتعلق بالإعانات والقرض الحسن ومكافآت وبدلات الموظفين، وتجاهل تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات في موضوع التكييف المركزي وغيره من أوجه الصرف، وقد أثار عضو نقابة الصحفيين" هشام يونس" هذه القضايا قبيل ميعاد عقد الجمعية العمومية بفترة قليلة.

14- مينا غالي، اللجنة المشرفة على انتخابات الصحفيين تعلن اكتمال النصاب القانوني، مصراوي، 2 أبريل 2021، اخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط

ثانيًا: قراءة في نتائج انتخابات النقابة

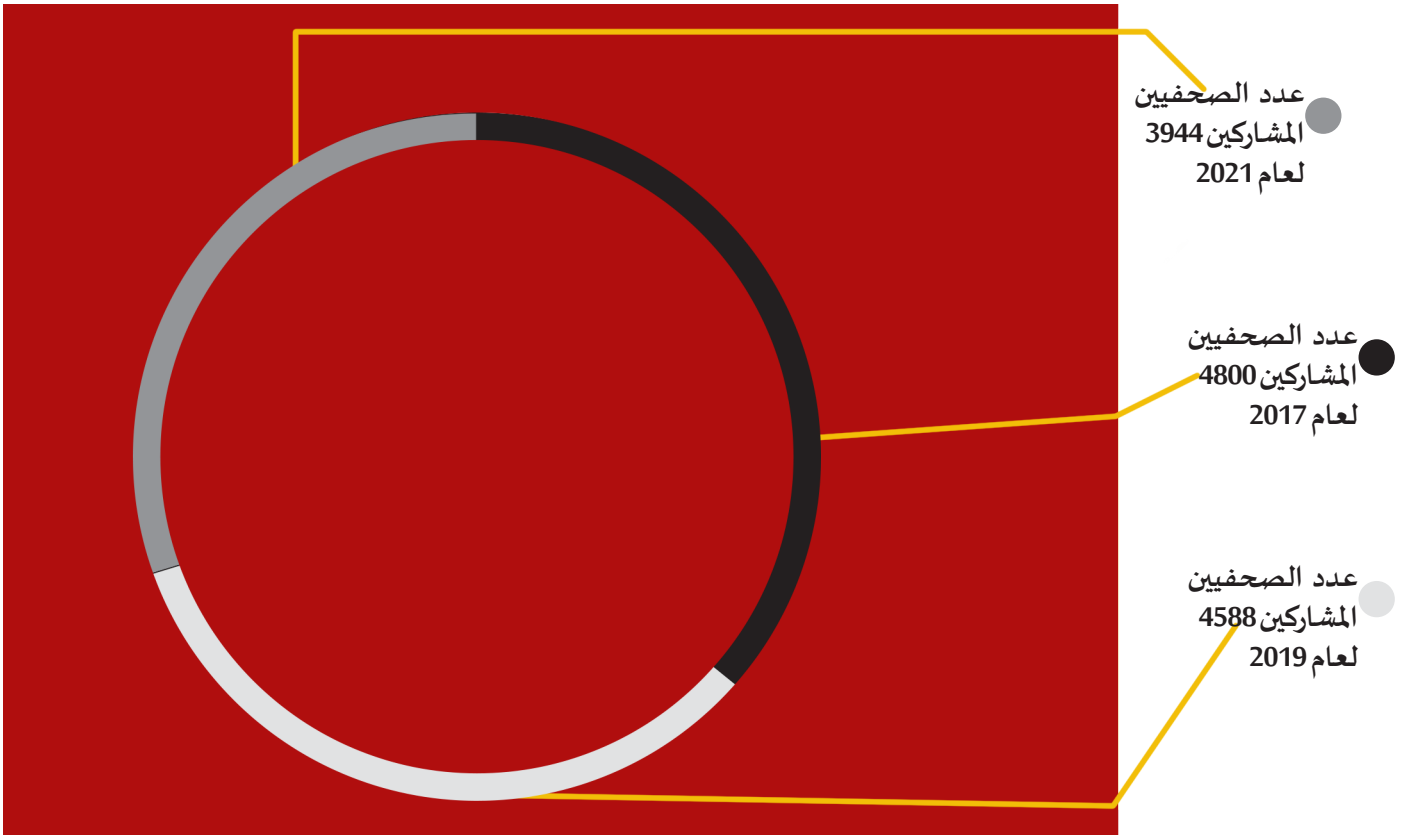

شكل رقم(6) عدد المشاركين فى انتخابات النقابة أخر ثلاث دورات

وأعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات عن حصول "ضياء رشوان" على 1956 صوتًا وفوزه بمقعد النقيب، وفوز كلًا من: محمد خراجة بـ 1338 صوتًا، إبراهيم أبو كيلة بـ 1277 صوتًا، وحسين الزناتي بـ 1201 صوت بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن كل من: أيمن عبدالمجيد بحصوله على 1864 صوتًا، ودعاء النجار بـ 1078 صوتًا، ومحمد سعد عبدالحفيظ بـ 1045 صوتًا.[15] وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما: دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة، بدلًا من جمال عبد الرحيم وعمرو بدر، وجاء فوز "رشوان" وفق التوقعات.

ويعد فوز الصحفية "دعاء النجار" أبرز النقاط الإيجابية التي حدثت على صعيد نتائج الانتخابات كونها أول أنثى تستطيع الفوز بمقعد في مجلس النقابة منذ عام 2015، وتعد هذه فرصة حقيقية نحو توجيه مجلس النقابة ناحية الاهتمام بالقضايا النسوية، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها الصحفيات المصريات، والبدء في بناء جيل نسوي نقابي يستطيع المحافظة على هذا المقعد خلال الانتخابات القادمة.

أفرزت النتائج عن فوز خمسة مرشحين من المنتمين إلى المؤسسات القومية، موزعين على كل من (الاخبار، الأهرام، روز اليوسف، ودار التحرير)، بينما انتزع الصحفي بجريدة الشروق الخاصة "محمد سعد عبد الحفيظ" مقعدًا وحيدًا وهو ما يشير إلى الحشد والتوجيه الذي تُتهم به المؤسسات القومية لدعم صحفييها.

ويُلاحظ فوز ثلاثة رؤساء تحرير لصحف قومية من إجمالي ستة أعضاء مجلس جرى انتخابهم بخلاف النقيب، وهو ما يمثل إشكالية على مستوى زيادة نفوذ صناع القرار وانحسار ممثلي الصحفيين الشباب بالمجلس، وقد زاد حضور رؤساء التحرير في مجلس النقابة إلى خمسة أعضاء، بزيادة مقعد عن الانتخابات السابقة، وثلاثة مقاعد عن انتخابات 2019.

15- انتخابات الصحفيين : فوز ضياء رشوان بمقعد نقيب الصحفيين (النتيجة كاملة)، المصري اليوم، 3 أبريل 2021، اخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط

كما أبقت النتائج على نقيب الصحفيين إضافة إلى أربعة أعضاء من المجلس السابق، وخسر كل من "جمال عبدالرحيم" وكيل أول النقابة و"عمرو بدر" رئيس لجنة الحريات مقاعدهم، رغم ما يتمتع به الصحفيان من شعبية كبيرة داخل أوساط الصحفيين، ويعتبر الاثنان من أبرز قيادات العمل النقابي، والداعمين لحرية الصحافة، والمدافعين عن استقلال النقابة، ومن أبرز المعنيين بالدفاع عن الصحفيين ضد الانتهاكات والإجراءات التعسفية التي كانت تقع بحقهم.

وربما تشير هذه النتائج إلى معقولية المخالفات التي صاحبت إجراءات الانتخابات، أبرزها تلك الاتهامات التي أثيرت بشأن توجيه التصويت لقائمة موحدة اتفقت عليها أحد الأجهزة الأمنية خصوصًا أن الصحفيين المُبعدين من الأشخاص التي لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطاباتهم، بالإضافة إلى اتجاه الصحفيين للتصويت نحو المرشحين المهتمين بتقديم الخدمات المباشرة للصحفيين، والابتعاد عن الصحفيين المدافعين عن الحريات، حيث حصل المُرشح "محمد خراجة" على أعلى الأصوات بين المرشحين فوق السن، وحصل المُرشح "أيمن عبد المجيد" على أعلى الأصوات بين المرشحين تحت السن، وقد نشط الأول خلال الأعوام السابقة بتقديم الخدمات المصرفية، وتوفير الفرص التدريبية للصحفيين وأبنائهم، بينما برز دور الثاني أثناء رئاسته للجنة الرعاية الاجتماعية بالنقابة، وقد بذل مجهودات كبيرة أثناء أزمة كورونا، واستطاع توفير أماكن للصحفيين المصابين بفيروس كورونا في المستشفيات الحكومية.

وإجمالًا؛ يزداد بالمجلس الجديد عدد أعضاء ما يُطلق عليه "تيار الخدمات" إلى 9 أعضاء، ويقل عدد أعضاء "تيار الاستقلال" إلى ثلاثة أعضاء، وهو مؤشر يثير القلق والمخاوف حول مواقف النقابة المستقبلية بشأن قضايا الحريات الإعلامية وملف الصحفيين المحبوسين.

وبالنتائج المُغلنة؛ يبلغ عدد الأعضاء المنتمين لمؤسسة الأهرام في المجلس الجديد، أربعة أعضاء إضافة للنقيب، وثلاثة أعضاء من مؤسسة أخبار اليوم، وعضوين من دار التحرير، وعضو بمؤسسة روز اليوسف، في حضور طاغي لأعضاء المؤسسات القومية، وحضور باهت لممثلي الصحف الخاصة والحزبية الأكثر تعرضًا للانتهاكات والإجراءات التعسفية.

ثالثًا: أجواء ما بعد الانتخابات

أعلن قطاع من الصحفيين عن رصدهم لمخالفات كبيرة قد تبطل إجراءات الانتخابات ونتائج التصويت، منها؛ إدراج اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، اسم "أحمد فايز عبدالمجيد عبدالحفيظ"، بكشوف المرشحين، ليصبح المرشح رقم 56، على الرغم من عدم تقدمه بأوراق ترشحه للجنة. وكتبت اللجنة المشرفة على الانتخابات في كشوف المرشحين، أنه أُدرج اسمه "بحكم قضائي"، وذلك على الرغم من أن محكمة القضاء الإداري حكمت يوم الأربعاء 3 مارس 2021 بقبول دعوى "فايز" شكلًا، ورفض الطلب المُقدم منه بإدراج اسمه في كشوف المرشحين والناخبين.[16]

بجانب ذلك؛ تقدم عضوا مجلس نقابة الصحفيين، واللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي، "محمود كامل" و"هشام يونس"، بمذكرة للنقيب "ضياء رشوان" وأعضاء مجلس النقابة الجديد، حول شهادتهم على تجاوزات وقعت أثناء سير العملية الانتخابية يوم 2 أبريل، وتتلخص أهم المخلفات في:[17]

- مخالفة قرار نقابة الصحفيين القاضي بقيام عضو الجمعية العمومية المتواجد كمتابع داخل كل لجنة بالتوقيع على محضر الفرز.
- منع المرشحين ومندوبيهم من حضور ومتابعة عملية الفرز داخل اللجان، وبعد محاولات مضنية تم السماح لبعض المندوبين بحضور الفرز بعد مرور وقت طويل من بدايته، وبرغم ذلك لم يتمكنوا من متابعة عملية الفرز بسبب طلب رؤساء اللجان من المندوبين الجلوس بعيدًا عن أوراق الانتخاب.
- قيام عدد من رؤساء اللجان بفرز بطاقات العضوية أولًا، أو فرز أصوات النقيب والعضوية في آن واحد، بالمخالفة لتعليمات رئيس اللجنة القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ببدء الفرز على منصب النقيب.
- رصد أخطاء جوهرية في جمع الأصوات واحتسابها، واستطاع بعض المرشحين تصحيح الأخطاء بعد مشادات كلامية مع رؤساء اللجان.

وقد سبق هذه المخالفات؛ إعلان عضو نقابة الصحفيين "محمود كامل" عن قيام عدد من إدارات الصحف بالحشد لقائمة محددة للمرشحين لعضوية مجلس نقابة الصحفيين، وذلك بحجة بررتها هذه الإدارات للزملاء بأنها تعليمات صدرت عن "جهة أمنية"، وتوافق هذا البيان مع شهادة إحدى مندوبات أحد المرشحين التي أكدت على وجود توجيه بين الصحفيين للتصويت لقائمة موحدة كانت معروفة بين الصحفيين.

16- عبده الجهيني، 10 مخالفات.. دعوى قضائية ببطلان انتخابات نقابة الصحفيين، بوابة فيتو، 16 أبريل 2021، آخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط
17- ميسون أبو الحسن، انتهاكات تهدد الكيان النقابي.. يونس وكامل يضعان شهادتهما على انتخابات "الصحفيين" أمام العمومية، بوابة الفجر، 10 أبريل 2021، آخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2021، متاح على الرابط

القسم الرابع

قراءة في برامج المرشحين لانتخابات نقابة الصحفيين

تنقسم توجهات الصحفيين السياسية – تاريخيًا- بين تيارين أساسيين فاعلين داخل النقابة؛ أحدهما يسمى "تيار الاستقلال" وهو التيار الذي ينادي باستقلال العمل النقابي عن أجهزة الدولة التنفيذية، ويعمل على توسيع هامش حرية الصحافة، ويضع على أولوياته الدفاع عن قضايا الحريات الإعلامية، ويعمل كحائط صد يدافع عن الصحفيين في مواجهة انتهاكات الأجهزة الأمنية. والتيار الثاني يسمى "تيار الخدمات" وهو الذي يرى أن هناك ترابط بين الجهات التنفيذية ونقابة الصحفيين، ويرى أنه من مصلحة النقابة أن تكون في حالة من المصالحة مع أجهزة الدولة، ويضع هذا التيار على أولوياته الخدمات التي تمس الصحفيين بشكل مباشر والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأجهزة الدولة مثل البدل والسلع المخفضة والمسابقات والجوائز.

وفي الوقت الحالي، اختفى الخط الفاصل بين التيارين، بسبب انحسار تيار الاستقلال وابتعاده عن الساحة نتيجة الحصار المفروض على هامش حرية الصحافة من ناحية، ووجود مواءمات سياسية بين التيارين من ناحية أخرى، خصوصًا في ظل وجود نقيب الصحفيين "ضياء رشوان" الذي تربطه علاقات جيدة مع تيار الاستقلال وجهات الدولة على حد سواء، وهو ما جعل إعلان "لم الشمل" شعارًا لحملته الانتخابية كناية عن قدرته على التوفيق بين التيارات المختلفة داخل النقابة.

وتضم نقابة الصحفيين بين أعضائها صحفيين ذوي توجهات سياسية مختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ويمتلك هؤلاء الصحفيون رؤى واستراتيجيات مختلفة لتغيير أوضاع نقابة الصحفيين نحو الأفضل كُلٍ بطريقته، ويعتبر المرشحون في انتخابات النقابة ممثلين لأفكار هؤلاء الصحفيين على اختلافاتها، وتعد برامجهم انعكاسًا لطرق التغيير.

وعند تواصل المرصد مع المرشحين، أكد جميعهم أنهم لا ينتمون لأي تيارات أو قوائم، ولكن عند قراءة برامج المرشحين وجدنا أن هناك توجهات سياسية متنوعة للمرشحين، وانعكست هذه التوجهات على برامجهم الانتخابية، فعند تواصلنا مع المرشحين المعروفين بـ"معارضتهم لسياسات الحكومة تجاه الصحافة"، وجدناهم يضعون ضرورة فتح المجال العام والوقوف ضد سياسات الدولة المعادية للصحفيين على أولويات برامجهم الانتخابية، أما الصحفيين المعروف عنهم "دعم السياسات الحكومية"، رفضوا التعقيب على قضايا حرية الرأي والتعبير، ووصفوا ممارسات الجهات التنفيذية بالإجراءات التنظيمية، ووضعوا أزمات التنظيم والتواصل مع مؤسسات الدولة، والحصول منها على الخدمات على أولويات برامجهم.

وبالرغم من تنوع هذه البرامج الانتخابية، رصد "المرصد" أثناء قراءته لها عددًا من السلبيات التي مثلت أنماطًا تكررت في غالبية البرامج المُعلن عنها، ومن أبرز هذه السلبيات:

- عدم وجود نقاط واضحة ومحددة داخل هذه البرامج يمكن تطبيقها لعلاج القضايا التي طرحها "المرصد" على المرشحين.
- كثرة الشعارات الانتخابية غير الواقعية، وصعبة التحقيق، في مقابل الإقلال من النقاط الواقعية في هذه البرامج.
- عدم دراية عدد من المرشحين ببعض القضايا التي طرحها "المرصد" على الرغم من استحواذها على النقاشات داخل الجماعة الصحفية؛ بما يشير إلى عدم أحقية أو تأهل هؤلاء الصحفيين للعمل النقابي.
- تضارب الأفكار حول القضايا، والتعامل مع كل قضية على حدة، ونتج عن ذلك طرح نقاط داخل البرنامج كانت غير قانونية بسبب مخالفتها للقوانين الحالية، دون أي توضيح لكيفية تجاوز أو تحقيق ذلك.

وفي السطور القادمة من هذا القسم، سنقوم بتناول القراءة الكاملة لبرامج المرشحين/ات في انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، وقد ركز المرصد على 8 قضايا أساسية تم اختيارها من خلال متابعة أوضاع المهنة على مدى العامين السابقين 2019 - 2020.

أولًا: المنع من التغطية الصحفية.. أبرز التضييقات التي يواجهها الصحفيون أثناء ممارسة عملهم

يتعرض الصحفيون إلى المنع من التغطية بكثرة في عدد من المناسبات العامة سواء كانت سياسية أو فنية أو رياضية، وقد كان انتهاك المنع من التغطية الصحفية أكثر الانتهاكات المسجلة بحق الصحفيين خلال عامي 2019 و2020، فقد تم تسجيل 37 حالة منع من التغطية خلال عام 2019، مثلت 22% من إجمالي الانتهاكات المرصودة، بينما تم تسجيل عدد 91 حالة خلال عام 2020، مثلت نسبة 37.9% من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال ذلك العام.

ومن ثم؛ يُعد "المنع من التغطية" من القضايا الهامة التي تستدعي وجود مرشحين أقوياء يملكون برامج وخطط استراتيجية للحد من هذا الانتهاك بسبب كثرة حدوثه من ناحية، وبسبب طبيعته المزدوجة التي تؤثر بالسلب على حرية الصحافة، وينتهك الحق في الحصول على المعلومات وتداولها، من ناحية أخرى.

> "اختلف الصحفيون المرشحون حول أسباب حدوث أزمات المنع من التغطية؛ بين عدم وجود مناخ تشريعي يسمح بإتاحة البيانات وحرية تداولها، وحدوث تقصير من جانب النقابة من ناحية، ووجود فجوة في التنسيق بين نقابة الصحفيين والجهات الحكومية التنفيذية، بالإضافة إلى ازدياد وجود الكيانات الصحفية الوهمية من ناحية أخرى."

وعلى الرغم من كون هذا الانتهاك من أكثر الانتهاكات شيوعًا بين الصحفيين، إلا أن ما يقرب من نصف المرشحين لم يتطرقوا إليها في برامجهم الانتخابية، ولم يعلنوا عن أي خطوات أو حلول واقعية لمكافحة هذا الانتهاك، كما أنكر أحد المرشحين وجود هذا الانتهاك من الأصل. قائلًا: "لا يوجد لدينا أي تضييقات على الصحفيين تمنعهم من ممارسة عملهم، لكن من الممكن أن تكون هناك حالة فردية – واحدة – وكانت على ما أتذكر مع وزير السياحة، والمؤكد أن لها ظروفها، لكنني لا أملك تفاصيل كاملة عنها".

وأرجع 18% من المرشحين الذين تواصلنا معهم - أغلبهم من المنتمين إلى المؤسسات القومية - حدوث هذا الانتهاك إلى "مشاكل تنظيمية"، بسبب وجود فجوة في التنسيق بين نقابة الصحفيين والجهات الحكومية التنفيذية، وأعلن هؤلاء المرشحون أن حل هذه المشكلة يبدأ من بناء جسور التواصل بين النقابة وهذه المؤسسات، والوصول إلى حلول متفق عليها لأزمات التصاريح المتكررة في المناسبات العامة، مع ضرورة رفع وعي الصحفيين، وحثهم على الالتزام بالأماكن المحددة للتصوير فقط، والابتعاد عن الأماكن التي يحظر تصويرها، ويضع بعضهم ذلك على رأس برنامجه الانتخابي قائلًا: "أسعى أن تكون هناك علاقة طيبة بين النقابة والدولة لتحقيق أكبر مكتسبات لهذه المهنة، كل زمن وله ظروفه، والنقابة بلا شك هي إحدى أهم مؤسسات الدولة، محتاجين نرتمي في حضن الدولة، ولسنا في خصومة معها".

كما أرجع بعض المرشحين حدوث هذا الانتهاك إلى كثرة وجود الكيانات الصحفية الوهمية التي تمنح "صحفيين" تصريحًا لتغطية المناسبات العامة دون وجود هؤلاء الصحفيين في جداول النقابة، وأكدوا أن محاربة هذه الكيانات واتخاذ موقف حاسم منها هو أحد الآليات الضرورية للقضاء على أزمة المنع من التغطية الصحفية،"وأشاروا إلى وجود اعتداء على المهنة، أشخاص ينتحلون صفة صحفيين موجودين في الشارع، الصحفي هو من يحمل كارنيه نقابة الصحفيين، هذا هو ما اعترف به، ولتفادي تعرض الصحفي للمنع من ممارسة عمله، على كل صحيفة أن تحدد أعداد وأسماء الصحفيين والمصورين لديها المكلفين بالتغطية، لابد أن يكون هناك تنظيم".

في مقابل هذه الرؤية؛ أرجع 20% من المرشحين الذين تواصلنا معهم، حدوث هذه الأزمة إلى عدم وجود مناخ تشريعي يسمح بإتاحة البيانات والمعلومات، وطرحوا حلولًا أهمها المشاركة في التواصل والضغط بكافة الطرق القانونية على الجهات التشريعية من أجل إصدار قانون ينظم التغطية الإعلامية ويسمح بإتاحة المعلومات وحرية تداولها، وذلك حماية لمهنة الصحافة، ودحض الشائعات، وتحجيم التضيقات التي تمارس على الصحفيين. كما شدد هؤلاء المرشحون على ضرورة تطبيق العقوبات بحق الجهات التي تنتهك حقوق الصحفيين، ووصفوا عملية "منع المعلومات" عن الصحفي بـ"الجريمة"، وقالوا: "يجب أن يكون هناك قانون واضح لتداول المعلومات، كل منع للحصول أو الوصول لمعلومة صحيحة تقابلها انتشار لشائعة، فمن مصلحة الدولة أن تتيح حرية العمل الصحفي".

وفي نفس السياق؛ أكد 4% من المرشحين أن هناك تقصيرًا يحدث من جانب النقابة، باعتبار أن الحقوق تنتزع، ويجب على النقابة أن تستعيد هيبة كارنيه النقابة باعتباره تصريح دائم، وليس هناك ما يجعل الصحفي يسعى للحصول على تصريح بالتغطية أو التصوير طالما أنه يحمل كارنيه النقابة، شددوا على ضرورة أن تمتد مظلة النقابة لتغطي الصحفيين المتدربين الذين لم يستطيعوا الحصول على عضوية النقابة بشكل رسمي رغم ممارستهم للمهنة، باعتبار أن غالبية العمل الميداني يقع على عاتقهم؛ ويقول أحد أصحاب وجهة النظر هذه "إن انسحاب دور النقابة هو ما جعل هناك تضييقًا على الصحفيين، لكن إذا قامت النقابة بدورها وأصبحت سندًا لهم سيعيد ذلك إليهم كيانهم وكرامتهم، كارنيه النقابة بمثابة تصريح للصحفيين إما أن يصدر بشكل دائم "للمشتغلين" أو مؤقت "للمتدربين"، بشكل يساعدهم على العمل بحرية، وهذا متفق في العالم كله، كما أننا بذلك نحافظ على صورتنا أمام العالم الخارجي".

ثانيًا: حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية.. انتهاكات بالجملة

يعاني الصحفيون من انتشار حالات الفصل التعسفي بحق كثير منهم؛ ففي السنوات الأخيرة قامت المؤسسات الصحفية باستخدام سياسة الفصل التعسفي وتخفيض المرتبات ومنعها لمدد طويلة بشكل ممنهج وواسع للتخلص من الأعباء الاقتصادية والأزمات المالية، وكذلك التخلص من الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء".

وقد رصدت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال عام 2020، عدد 11 حالة فصل تعسفي فردية، وثلاث حالات جماعية تم فيها فصل ما يقرب من 143 صحفيًا، كما وثقت "المؤسسة" عدد 23 حالة تعرض فيها الصحفيون إلى حجب حقوقهم المادية سواء بتخفيض الرواتب أو منعها. بينما في عام 2019، رصدت "المؤسسة" عدد 31 حالة فصل تعسفي وحجب حقوق مادية.

وإلى جانب الفصل التعسفي، يعاني الصحفيون من قلة مواردهم المالية، ويضطر غالبيتهم للعمل والقبول بأجور زهيدة، وذلك على أمل الانضمام لنقابة الصحفيين التي تشترط أن يكون صحفيًا معينًا بإحدى الصحف، كما يضطر الصحفيون للعمل بدون عقود في معظم الأوقات، بسبب قلة فرص العمل.

يستلزم هذا النوع من الانتهاكات الآن، أكثر من أي وقت مضى، تدخلًا حاسمًا من نقابة الصحفيين لإنهاء استمرار صدور هذه القرارات التعسفية، خصوصًا تلك التي تستهدف العبث في ظروف الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعد انتهاكات قاسية بسبب انعكاساتها السلبية على أحوال الصحفيين في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، ويجب على أعضاء النقابة والمرشحين تكثيف جهودهم سواء بالتفاوض مع المؤسسات الصحفية، أو الضغط عليها مستخدمة السياسات التي تخول لها طبقًا لقانون نقابة الصحفيين لوقف هذه الممارسات التعسفية.

> "لقد رفض المرشحون وقف بدل الصحفي، حال فصله أو استقالته، وأجمعوا على أهمية قضية الفصل التعسفي خلال هذه الفترة، واتفقوا جميعًا على ضرورة وجود نقابة قوية تقف بجانب أعضائها، وأرجع المرشحون سبب انتشار حالات "الفصل" إلى مرور المؤسسات الصحفية بأزمات مالية، ناتجة عن عدم تحقيق الأرباح بسبب قلة انتشار الصحف، وضعف المحتوى الصحفي، وقلة مداخيل الإعلانات، وأضاف عدد منهم أن السبب يعود إلى عدم وجود سوق صحفي حر خالي من الاحتكارات والتدخلات، في ظل وجود حالة من التضييق على الصحفيين تستغلها المؤسسات الصحفية للانقضاض على الصحفيين."

وإجمالًا؛ اتفق المرشحون على أهمية قضية الفصل التعسفي خلال هذه الفترة، واتفقوا جميعًا على ضرورة وجود نقابة قوية تقف بجانب أعضائها، وأكدوا جميعهم أن قرارت الفصل التعسفي تطول بشكل واضح العاملين بالصحف الخاصة والصحف الحزبية، وتحدث على مضض في المؤسسات القومية.

وأوضح المرشحون أن سبب انتشار أزمات الفصل التعسفي، يرجع إلى مرور المؤسسات الصحفية بأزمات مالية، ناتجة عن عدم تحقيق الأرباح بسبب قلة انتشار الصحف، وضعف المحتوى الصحفي، وقلة مداخيل الإعلانات، وأضاف عدد منهم أن السبب يعود إلى عدم وجود سوق صحفي حر خالي من الاحتكارات والتدخلات، في ظل وجود حالة من التضييق على الصحفيين تستغلها المؤسسات الصحفية للانقضاض على الصحفيين وفصلهم تعسفيًا مع ضمان عدم المحاسبة، ويعبر أحد المرشحين عن ذلك بقوله: "هناك مشكلة في علاقة العمل، سببها اقتصادي وتخفيف الأعباء، هذه الأعباء موجودة لأن المؤسسات لا تحقق أرباح لعدم وجود قارئ وذلك بسبب عدم وجود محتوى صحفي مقنع يجذب الجمهور إليه، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الصحافة، التي من المفترض أنها قناة اتصال بين مؤسسات الدولة والجمهور".

وشدد الصحفيون على ضرورة وجود نقابة قوية قادرة على الضغط على المؤسسات الصحفية، وتمتلك أوراق وآليات على أرض الواقع تمكنها من التفاوض للحصول على حقوق الصحفيين، مع ضرورة وجود النقابة كأحد الأطراف الرئيسية في عقود العمل بجانب المؤسسة والصحفي، مع إقرار ألا يتم فصل أي صحفي إلا بعد الرجوع إلى النقابة، ومخاطبة هيئة التأمينات الاجتماعية لإقرار أحقية الصحفيين المفصولين في التأمين على أنفسهم، وضمان حصولهم على المعاش قانونيًا، ويعبر أحد المرشحين عن ذلك قائلًا: "يجب أن يكون هناك نقابة قادرة على التفاوض مع المؤسسات الصحفية، من خلال إنشاء "لجنة تفاوض"، تضغط على المؤسسات للحل. ويجب أن يكون هناك سوق عمل حر وواسع، لأنه طالما هناك تضييق في سوق العمل، سيعطي ذلك الفرصة أمام المؤسسات أن تضيق على الصحفيين، ويجب تحرير سوق العمل من الاحتكارات، والتدخل في التشريعات مثل (قانون العمل) للمحافظة على حقوق الصحفيين".

واقترح المرشحون طلب النقابة لضمانات حقيقية من المؤسسات الصحفية قبل تكويدها، أن يتم عمل وديعة ضمان بالبنوك للتأمين على الصحفيين، وصرفها في حال أخلت المؤسسة بحقوق صحفييها، أو قامت بفصلهم تعسفيًا، أو في حال تم إغلاق الصحيفة، وكذلك إنشاء صندوق طوارئ لصرف بدل بطالة للمتضررين، ويمكن توفير موارد الصندوق عبر المطالبة بحصول النقابة على نسبة من الإعلانات، واستغلال طوابق النقابة وتأجيرها لإقامة معارض مختلفة للشركات المصرية والأجنبية.

وقدم عدد من المرشحين حلولًا أخرى؛ منها توفير برامج تدريبية تستهدف تطوير مهارات الصحفيين المفصولين، وخلق فرص عمل لهم عن طريق إنشاء موقع صحفي خاص بالنقابة، يختص باستقبال إعلانات الحكومة ونشرها، أو توفير هذه الفرص عن طريق اشتراط تعيين عدد محدود من الصحفيين المتعطلين في الصحف الجديدة أو الصحف التي تتقدم بطلب للتكويد بالنقابة.

ورفض المرشحون وقف بدل الصحفي، حال فصله أو استقالته، كون البدل يمنح بالصفة النقابية وليس الوظيفية، وانتهاء علاقة العمل التعاقدية، لا تعني التوقف عن ممارسة المهنة، وطالب الصحفيون المرشحون بضرورة تغليظ عقوبات الفصل التعسفي في قانون النقابة، وعدم التقاعس في محاسبة رؤساء تحرير الصحف التي تقوم بفصل صحفييها تعسفيًا، والاستمرار في تقديم الدعم القانوني اللازم للصحفيين المفصولين. ويعبر أحد المرشحين عن رأيه في ذلك قائلًا: " يجب مواصلة ما تم إنجازه في الدورة المنتهية، برفض وقف بدل الصحفي، حال فصله أو استقالته، كون البدل يمنح بالصفة النقابية وليس الوظيفية، وانتهاء علاقة العمل التعاقدية، لا يعني التوقف عن ممارسة المهنة".

أما فيما يخص الحد الأدنى للأجور؛ أكد المرشحون على عنصرين أساسيين؛ أولهما وضع لائحة عادلة للأجور موضحًا فيها الزيادات السنوية المُستحقة، ومن ثم الضغط على المؤسسات الصحفية للالتزام بها، بينما يشير العنصر الثاني إلى ضرورة وجود عقد عمل موحد تكون النقابة فيه طرف أساسي بجوار المؤسسة والصحفي لتضمن وجود الحد الأدنى للأجور، وانقسمت آراء المرشحين حول قيمة الحد الأدنى بين 3 ألاف و 5 آلاف جنيه، أو الالتزام بالقرارات التنفيذية بهذا الشأن والالتزام بالحد الأدنى المعمول به في الدولة.

ثالثًا: القبض على الصحفيين، وحبسهم احتياطيًا..
أبرز الانتهاكات النوعية

مع نهاية شهر ديسمبر 2020، وثقت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد 17 حالة قبض بحق صحفيين، بينما انتهى عام 2019 برصيد 16 حالة قبض، ومع نهاية 2020 كان هناك 13 صحفيًا يقبعون داخل السجون، منهم 12 صحفيًا محتجزون احتياطيًا، إضافة إلى الصحفي "إسماعيل الإسكندراني" الذي يقضي عقوبة السجن العسكري 10 سنوات.

ويُحاكم الصحفيون المحبوسون احتياطيًا طبقًا لقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2015 باتهامات تتعلق بالانضمام إلى جماعة إرهابية أسست على خلاف الأحكام والقانون، وتهم مشاركة جماعة إرهابية في نشر أخبار كاذبة، والترويج لارتكاب جرائم إرهابية، دون توضيح كافي لطبيعة تلك الاتهامات والأسانيد التي يتم توجيه تلك الاتهامات بناءً عليها، ودون تحديد ماهية الجماعة، أو تحديد الأخبار المصنفة بـ"الكاذبة".

يستلزم هذا النوع من الانتهاكات وجود نقابة قوية تقف بحسم ووضوح ضد هذا النوع من الاحتجاز غير القانوني، والذي يتم تكييفه لاحقًا ضمن قوانين الإرهاب، ولكن يقبع السبب الحقيقي وراء حالات القبض هي جرائم النشر، والتي حرم الدستور والقانون محاسبة أي صحفي في جريمة من جرائم النشر، ويجب على النقابة أن تصر أن محاسبة الصحفيين على الأخطاء المهنية تكون من خلال النقابة دون الوصول بها إلى المحاكم التي تنتهي بحبس الصحفيين لمدد طويلة بالمخالفة القانونية لطبيعة الحبس الاحتياطي وكونه مجرد إجراء احترازي يتم تطبيقه في حالات معينة بقيود شديدة.

> "لم ينكر أي من المرشحين الذين تواصلنا معهم، وجود صحفيين بالسجون المصرية، عدا ثلاثة مرشحين، أحدهم على غير دراية بالملف، واتفق أغلب المرشحين على أن القبض على أي صحفي بسبب رأيه هو أمر مرفوض، وأجمعوا على أهمية وقوف النقابة بجانب أعضائها، ولكنهم اختلفوا حول من يستحق دعم النقابة، بين تقديم الدعم لجميع الصحفيين داخل السجون بغض النظر عن القضايا التي يحاكمون فيها، أو تقديم الدعم للذين تجري محاكمتهم على خلفية قضايا النشر فقط."

ويعد ملف الصحفيين المحبوسين أحد الملفات الحرجة المُختلف عليها بين الصحفيين، وطالما أنكر عدد كبير من الصحفيين وجود زملاء لهم محبوسين في قضايا نشر، وهو نفس الموقف الذي تتبناه الجهات التنفيذية، ولكن مع إعلان نقيب الصحفيين، عن تدخل النقابة بقوة في هذا الملف، وحضور محاميها مع صحفيين تم القبض عليهم سابقًا، وكذلك إعلانه عن وجود ما يقرب من 11 صحفيًا داخل السجون، اتخذ هذا الملف منحى آخر بين الصحفيين، وأصبح هذا الملف من الأمور المُسلم بها بين غالبية أعضاء النقابة، ومن الأمور غير القابلة للإنكار، وهو ما انعكس على ردود الأفعال التي تلقاها "المرصد" بخصوص هذا الملف.

إجمالًا؛ لم يتطرق 25% من المرشحين الذين رصدنا برامجهم الانتخابية إلى ملف الصحفيين المحبوسين، بينما لم ينكر أيًا من المرشحين الذين تواصلنا معهم، وجود صحفيين بالسجون المصرية، عدا ثلاثة مرشحين، أحدهم على غير دراية بالملف، ولكن بعض الصحفيين يرون أن حالات القبض تتم بالقانون وليس هناك انتهاك للحرية في ذلك؛ حيث يقول أحدهم "طالما أن القبض تم بالقانون، فجميعنا سواسية، القانون يطبق على الجميع، وأنا لا أعتقد أن هناك صحفي تم القبض عليه بدون القانون".

بينما اتفقت النسبة الأكبر من المرشحين على أن القبض على أي صحفي بسبب رأيه هو أمر مرفوض، وأكدوا كفالة الدستور وقوانين الصحافة والإعلام لحرية الرأي والتعبير، وحق الانتقاد بنزاهة وشفافية، واتفقوا على أهمية وقوف النقابة بجانب أعضائها، وضرورة حماية من ينتقدوا بشفافية، ولكنهم اختلفوا حول من يستحق دعم النقابة، بين تقديم الدعم لجميع الصحفيين داخل السجون بغض النظر عن القضايا التي يحاكمون فيها، أو تقديم الدعم للذين تجرى محاكمتهم على خلفية قضايا النشر فقط.

وفي سبيل مجابهة هذه الأزمة؛ اقترح بعض المرشحين: تشكيل لجنة قانونية بالنقابة تكون مهمتها البحث في ملفات الصحفيين المحبوسين، ودعمهم قانونيًا، وتعمل على تحسين ظروف احتجازهم، وتقدم جميع أوجه الرعاية لهم ولأسرهم، وتعمل على تسهيل الزيارات والتواصل مع ذويهم، بالإضافة إلى تقديم كافة خدمات الاستشارات القانونية لكافة الصحفيين، وإقامة الندوات التثقيفية والتعريفية بالقانون والجرائم التي قد يُحاكم فيها الصحفيون، وعبر أحدهم عن ذلك قائلًا: "يجب مواصلة الدعم القانوني للزملاء، ومساندتهم في ساحات القضاء، مع تنظيم ورش تثقيف قانوني، بما تتضمنه القوانين من مواد ذات علاقة بقضايا النشر، ودعم الجهود القانونية للإفراج عنهم، وتحسين ظروف احتجازهم وتقديم جميع أوجه الرعاية لهم ولأسرهم وتسهيل الزيارات والتواصل معهم".

رابعًا: حجب المو اقع الصحفية.. انتهاك مستمر

للعام الرابع على التوالي؛ لا يزال حجب المواقع الإلكترونية يُستخدم بشكل ممنهج ومنظم للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وغلق المنابر الإعلامية المستقلة أو المعارضة التي تمثل تيارات لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطابها أو تقوم بتهديد مصالحها.

وقد رصدت المنظمات الحقوقية حجب ما يزيد عن 600 موقع منذ مايو 2017، من ضمنهم ما يقرب من 116 موقعًا صحفيًّا وإعلاميًّا، وانعكست آثار الحجب على العاملين المشتغلين بالصحافة، فبعض المؤسسات الصحفية اضطرت إلى الإغلاق أو تقليل العمالة أو تخفيض رواتب الصحفيين العاملين بها، وهو ما أثر بالسلب على الظروف المعيشية والاجتماعية للصحفيين/ات، وانضمام الكثير منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

> لقد أوضح المؤيدون لعقوبة الحجب أن هذه العقوبة هي إحدى الوسائل والآليات التنظيمية التي تنتهجها الدولة للتخلص من المواقع الصحفية المعادية لها، أو تلك التي تم إنشاؤها بواسطة أشخاص لا ينتمون للمهنة، وفي مقابل ذلك تنوعت رؤى المرشحين الرافضين للعقوبة بين الرفض القاطع لهذا الانتهاك، وبين ضرورة دراسة كل حالة على حدة، ولكنهم اتفقوا جميعًا على تأثير الحجب بالسلب على صناعة الصحافة في مصر وعلى أوضاع الصحفيين.

يستدعي التأثير السلبي لقضية الحجب على أحوال الصحفيين ضرورة تدخل النقابة للتصدي لهذه السياسة نظرًا لتضرر أعضائها، وكذلك القيام بأحد أدوارها القانونية المعنية بالحفاظ على وظائف أعضائها وحقوقهم المالية والوظيفية، وهو ما غفل عنه 42% من المرشحين الذين تواصلنا معهم، حيث لم يتطرق 15 مرشحًا إلى سياسة الحجب في برامجهم الانتخابية، بينما صرح ثلاثة من المرشحين بأنهم لا يملكون أي فكرة عن موضوع الحجب، وأكد اثنان آخران على تأييدهم لعقوبة حجب المواقع الإلكترونية، في حين أنكر آخر تأثير الحجب على ظروف المشتغلين بمهنة الصحافة. ويقول أحد المدافعين عن سياسات الحجب: "الدولة لها سيادتها وقوانينها،لابد من الالتزام بها، وإذا حدث العكس وجب حجبها، هذا ليس في مصر فقط بل في كل دول العالم، لم أرى موقعًا قدم صحافة محترمة وتم حجبه".

أوضح المؤيدون لعقوبة الحجب أن هذه العقوبة هي أحد الوسائل والآليات التنظيمية التي تنتهجها الدولة للتخلص من المواقع الصحفية المعادية لها، أو تلك التي تم إنشاؤها بواسطة أشخاص لا ينتمون للمهنة، وأكدوا أن المواقع الصحفية العاملة في مصر يجب عليها أن تحافظ على الأمن الوطني، وتماسك الدولة، والالتزام بسياسات وتوجهات الدولة وقوانينها، ويقول أحد المرشحين معبرًا عن رأيه في ذلك: "إن الحجب موجود في معظم الدول، وإذا كان الموقع يضر بالدولة يجب حجبه على الفور، وأي موقع غير معروف تمويله وجب حجبه هو الآخر، والدولة لها سياساتها وقوانينها التي يجب الالتزام بها".

وفي مقابل المؤيدين لعقوبة الحجب؛ تنوعت رؤى باقي المرشحين الذين تواصل معهم المرصد، بين الرفض القاطع لهذا الانتهاك، وبين ضرورة دراسة كل حالة على حدة واتخاذ موقف من كل حالة، ولكنهم اتفقوا جميعًا على تأثير الحجب بالسلب على صناعة ومستقبل الصحافة في مصر.

وأكد هؤلاء المرشحون أن قرارات الحجب تمثل رسالة مقلقة للعالم كونها تنطوي على انتهاكًا لحرية الرأي والتعبير، وتهديدًا للصحافة المستقلة والحرة، وتؤثر بالسلب على وصول الجمهور للبيانات، وتمثل ضررًا بصناعة الصحافة التي تحتاج إلى سوق حر واسع يسمح لها بالانتشار والوصول إلى الجمهور بحرية وسهولة وتعرضت الكثير من المواقع للحجب، وإذا تم رفع الحجب عن المواقع وتعطيل لائحة الجزاءات، ستنتعش الصناعة وستعود الصحافة مرة أخرى.

وأوضح المرشحون أن المسئولين عن هذه القرارات يغيب عنهم التفكير في مستقبل الصحافة، الذي يسير نحو المواقع الإلكترونية باعتبارها البديل السائد في العالم للصحافة الورقية، بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي يعيشه العالم، وكذلك لما بها من خدمات تفاعلية، وسهولة في إرسال واستقبال المعلومات.

وسلط المرشحون الضوء على انعكاس الحجب على الظروف المعيشية للمشتغلين بالصحافة والصحف إلى حد سواء، فمن ناحية أوضح المرشحون أن حجب المواقع الصحفية يؤدي إلى تقليل موارد المؤسسات الصحفية بسبب انخفاض عدد الزيارات التي تتسبب في ابتعاد المعلنين، مما يضطر المؤسسات إلى تقليل العمالة وتسريح الصحفيين، أو تخفيض رواتبهم في محاولة لتخطي الأزمة

الاقتصادية. ومن ناحية أخرى تسبب الحجب في تشريد عشرات بل مئات الصحفيين ممن فقدوا عملهم، وأغلقت بيوتهم، وأدى إلى زيادة أعداد المتعطلين عن العمل وارتفاع في نسبة البطالة.

في سبيل مجابهة هذه الأزمة؛ شدد المرشحون على ضرورة تعطيل لائحة الجزاءات الصادرة من قبل المجلس الأعلى للإعلام والتي تمنحه سلطة حجب المواقع، وتعديل القانون 180 لسنة 2018، لأنه أخل بحقوق الصحفيين والمواقع الصحفية، بالتوازي مع وجود نقابة قوية قادرة على التفاوض مع الجهات التشريعية والتنظيمية، وتمتلك آليات الضغط لتعديل اللائحة والقانون، كما شدد المرشحون على أهمية تعديل شروط القيد بنقابة الصحفيين على أن تسمح بضم الصحفيين العاملين بالمواقع الإلكترونية تحت مظلة النقابة القانونية لأنهم المتضررين الأساسيين من حجب المواقع الصحفية.

والتفت المرشحون إلى وجوب إعلان "الجهات الحاجبة" لأسباب الحجب، على أن تكون واضحة ومحددة، وكذلك الإعلان عن حيثيات التحقيقات، وأن تكون قرارات الحجب في أضيق الحدود، وفي نهاية تدرج العقوبات، أو الاستعاضة عنها ببدائل أخرى مثل حذف الخبر، ومنح مساحة للرد في نفس الموقع وبذات المساحة، وهو ما يمثل الرأي والرأي الآخر الذي يعد من أهم سمات الصحافة المهنية.

خامسًا: لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام.. تنظيم أم تحجيم؟

في مارس 2019 نشرت الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" في العدد رقم 64 قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 16 لسنة 2019، بشأن إصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018.

وأعلن نقيب الصحفيين وعدد من أعضاء مجلس النقابة رفضهم لمواد اللائحة التي انفرد بإصدارها "الأعلى للإعلام" ووصفها أعضاء المجلس بعدم الدستورية وأن بعض موادها تتعارض مع مواد القانون، وأعربوا عن تجاهل "الأعلى للإعلام" لمطالب مجلس النقابة والمقترحات المُقدمة من الصحفيين، كما قام نقيب الصحفيين، برفع قضية في المحكمة الإدارية العليا ضد اللائحة لوقف تنفيذها.

> "شهدت مواقف المرشحين من "اللائحة" تنوعًا ملحوظًا؛ فقد وصفها الرافضون بـ"المقيدة" واعتبروها تمثل تهديدًا للصحف، بينما وصفها المؤيدون بأنها تأتي ضمن الإطار التنظيمي اللازم لممارسة المهنة، ولا تمثل أي نوع من التضييق على الصحفيين."

تتطلب مواجهة اللائحة وجود مرشحين يضعون نصب أعينهم التصدي لها عبر آليات وأدوات واقعية تستهدف الحد من قرارات المجلس العقابية بحق الصحفيين، لتأثيرها الكبير على مهنة الصحافة، وحقوق الصحفيين.

وعلى الرغم من ردود الأفعال الكبيرة التي خلفها قرار المجلس بإصدار اللائحة، وصلت إلى توقيع ما يزيد عن 600 صحفي على بيان يطالبون فيه بعدم تطبيقها، غفل ما يقرب من 40% من المرشحين التطرق إلى لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام في برامجهم الانتخابية، في حين أنه لم يطلع على اللائحة من الأصل حوالي 10 % من المرشحين، بينما شهدت مواقف باقي المرشحين من اللائحة تنوعًا ملحوظًا؛ فقد رفض ما يقرب من 35% من المرشحين الذين تواصلنا معهم نصوص لائحة الجزاءات، ووصفوها بـ"المقيدة" واعتبروها تمثل تهديدًا للصحف؛ وعبر أحدهم عن ذلك قائلًا: "تمثل تقييدًا للعمل الصحفي، وهذا جزء من القيود التي فرضت على الصحافة في الفترة الأخيرة"، وذلك بسبب المفاهيم الفضفاضة والعقوبات المخالفة للدستور الواردة بها، بالإضافة إلى التعدي على سلطة نقابة الصحفيين فيما يخص التحقيق مع أعضائها وتطبيق العقوبات عليهم، بينما وافق على لائحة الصحفيين وأيدها 15% من المرشحين الذين تواصلنا معهم، ووصفها بأنها تأتي ضمن الإطار التنظيمي اللازم لممارسة المهنة، ولا تمثل أي نوع من التضييق على الصحفيين، بل ووصفها أحد المرشحين بأنها تمنح "حرية زيادة عن اللزوم.. نستغلها بطريقة خاطئة".

واقترح المُرشحون المعترضون على اللائحة، مواجهتها بالتفاوض مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام حول تعديل المواد التي تمثل تضييقًا على الصحفيين، مع اتخاذ المسلك القانوني للاعتراض على اللائحة في المحاكم، بالتوازي مع تكثيف النقابة من تواصلها مع أعضاء مجلس النواب ومطالبتهم بتعديل قوانين الصحافة والإعلام لأن هذه اللائحة هي انعكاس لهذه القوانين المقيدة للعمل الصحفي، وعبر أحدهم عن ذلك بقوله "اللائحة هي تقييد مبالغ فيه، وبها مواد مخالفة للدستور، ويجب التدخل بمعركة قانونية حتى يتم تغييرها".

سادسًا: إسكان الصحفيين.. وعود انتخابية زائفة

دائمًا ما كانت تحصل نقابة الصحفيين على أراضي مخصصة لها من الحكومات المتعاقبة لإقامة مشاريع إسكانية خاصة بها، لكن يبدو أن ملف الإسكان بالنقابة ليس من ضمن أولوياتها، فالنقابة تحصل على الأراضي وتماطل في دفع أقساطها حتى يتم سحب الأرض منها وإلغاء التخصيص، فقد خصصت وزارة الإسكان قطع أراضي لصالح نقابة الصحفيين كانت أهمها مليون متر مربع على حدود محافظة بورسعيد وهي ما تعرف بـ"أرض بالوظة" والتي تم سحبها من النقابة في عام 2008 بعد عدم سداد أقساط الأرض، كما خصصت الوزارة أيضًا عام 2007 قطعتين أرض بمساحة 34 فدانًا و 30 فدانًا بمدينة 6 أكتوبر لإقامة مشروع مدينة الصحفيين وأيضًا تم التهديد بسحب الأرض لعدم جدية نقابة الصحفيين في سداد الأقساط المستحقة.

> "لم يتطرق نصف المرشحين إلى هذا الجانب الخدمي في برامجهم الانتخابية، بينما اتجه غالبية النصف الآخر إلى إطلاق الشعارات الانتخابية والوعود الرنانة في محاولة لجذب أصوات الجمعية العمومية، دون تقديم أي نقاط واضحة ومحددة تقبل التطبيق على أرض الواقع."

تسبب أداء نقابة الصحفيين مع ملف الإسكان في فقدان ثقة الصحفيين في مجلس النقابة الأمر الذي دفعهم إلى التقدم بطلبات لسحب أموالهم التي تم دفعها كمقدمات لحجز لوحدات سكنية في مشروع مدينة الصحفيين بأكتوبر ومشاريع الإسكان الاجتماعي، كما أدت هذه السياسات إلى إهدار أموال النقابة، وارتفاع مديونيتها، وكذلك ضياع حقوق الصحفيين في الحصول على مسكن ملائم، وتباطؤ مجالس النقابة عن دورها الخدمي.

لم يتطرق نصف المرشحين إلى هذا الجانب الخدمي في برامج الانتخابية، وارتأى هؤلاء الصحفيون أن هذه ليست مهنة النقابة، فالنقابة يجب أن تهتم بالمهنة وقضاياها وليس قضايا الإسكان، وعبر أحد هؤلاء عن ذلك قائلًا: "أنا مقتنع أن النقابة معنية بقضايا المهنة أو مثلما نقول بالبلدي "قضايا الشغلانة"، أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأجور وعقود العمل والحريات الصحفية وحق النشر، هذه قناعتي، لكن هناك آخرين يقدمون خدمات لتخفيف الضغط على الصحفيين وسط ظروف معيشية وهذا شيء مقبول، لكن الحقيقة أنا لست مهتمًا بذلك".

واتجه غالبية النصف الآخر إلى إطلاق الشعارات الانتخابية والوعود الرنانة في محاولة لجذب أصوات الجمعية العمومية، دون تقديم أي نقاط برنامجية واضحة ومحددة تقبل التطبيق على أرض الواقع، حيث تمسك المرشحون بإنجاز مدينة الصحفيين على أرض أكتوبر رغم صعوبة تحقيق هذا الأمر، كما أطلق عدد من المرشحين وعودًا أخرى مثل إنشاء تجمعات سكنية خاصة بالصحفيين، أو منح كل صحفي مُقبل على الزواج شقة، وتوفير قطعة أرض لكل صحفي دون تحديد الآليات التي يمكن بها تحقيق هذه الوعود، ويقول أحد المرشحين في ذلك: "سوف أعمل على إعطاء 100 متر لكل صحفي، وأرض في الغردقة".

وعلى الجانب الآخر؛ اقترح عدد من المرشحين تأسيس جمعية إسكان الصحفيين؛ يُشكل مجلس إدارتها من الصحفيين، أو صندوق إسكان بالنقابة، بهدف إبرام التعاقدات مع الهيئات التنفيذية والمستثمرين لبناء شقق خاصة بالصحفيين في المدن الجديدة، أو الأراضي التابعة للنقابة، وكذلك استخدام سمعة النقابة للتفاوض مع شركات القطاع الخاص للحصول على شقق بأسعار مخفضة للصحفيين، وتكون النقابة عبارة عن وسيط وضامن للصحفي للوفاء بالتزاماته، وذلك في مقابل نشر إعلانات الشركات بالمجان في الصحف، ويبدو أن هذا الجزء من المرشحين تغافل دور لجنة إسكان النقابة التي يقع على عاتقها القيام بهذه الأدوار، فكان الأولى بالمرشحين تركيز جهودهم على تطوير الآليات التي تنتهجها لجنة الإسكان، بدلًا من طرح ذات السياسات التي تنتهجها اللجنة في شكل كيان آخر.

ولعل الاقتراح المنطقي الوحيد الذي تم طرحه هو التواصل مع الجهات التنفيذية لتخصيص نسبة للصحفيين في مشاريع الإسكان الاجتماعي التي تعلن عنها الدولة، والتفاوض على تعديل بنود وشروط الإسكان الإجتماعي للصحفيين بحيث يضمن مزيد من التسهيلات، ويعد هذا الاقتراح قابلًا للتطبيق بشدة خصوصًا مع إطلاق مشاريع الإسكان لمحدودي ومتوسطي الدخل بكثرة خلال الفترة الأخيرة، مدعومة بتسهيلات كبيرة سواء من جانب الجهات التنفيذية أو بنوك التمويل العقاري، وهو ما يؤهلها لتكون مشروعًا ملائمًا لتحقيق طموحات الصحفيين فيما يخص مشاريع الإسكان.

سابعًا: مشروع العلاج.. أولوية قصوى في ظل أزمة كورونا

يعد مشروع العلاج أحد أبرز الملفات التي تحظى باهتمام الصحفيين بسبب انعكاس آثار أزمة كورونا وتأثيرها على الظروف المعيشية والصحية للقطاع الصحفي، ويضم مشروع العلاج بالنقابة ما يقرب من 27 ألف شخص يمثلون الصحفيين وأسرهم، وقامت النقابة خلال "الأزمة" بمجهود كبير فيما يخص التعاون مع وزارة الصحة لعلاج الصحفيين المصابين على نفقة الدولة، وإيداعهم بمستشفيات العزل، وتوفير العلاج لهم، وقد أنفقت النقابة ما يقرب من 27 مليون جنيه على مشروع العلاج خلال العامين السابقين، كما وفرت ما يقرب من 3 ملايين جنيه في صورة إعانات علاجية تم تقديمها للصحفيين المستحقين، وكذلك توفير خدمة المساحات المجانية لما يقرب من 700 صحفي.

بينما لا يزال مشروع إنشاء مستشفى الصحفيين على أرض النقابة بـ 6 أكتوبر غير واضح، خصوصًا بعد إعلان نقيب الصحفيين "ضياء رشوان" عن أنه تم دفع ما يقرب من 4.7 مليون جنيه كمقدم لثمن الأرض لوزارة الإسكان، وتبقى ما يقرب من 12 مليونًا آخرين، وليس هناك أي خطابات أو أوراق تفيد بتحمل أي جهة تكلفة بناء المستشفى التي تقدر بـ 400 مليون جنيه على الأقل.

> "فطن المرشحون إلى أهمية تناول مشروع العلاج في ظل أزمة كورونا ضمن برامجهم الانتخابية، وثمن غالبيتهم المجهودات التي قامت بها النقابة خلال الأزمة، وشدد جميعهم على ضرورة استحداث مصادر تدر دخل إلى النقابة تقوم بصرفه على تطوير مشروع العلاج، وسلط بعضهم الضوء على عدد من سلبيات المشروع أبرزها: قلة عدد الأطباء المتعاقدين مع النقابة، وعدم اهتمام النقابة بالتوزيع الجغرافي للأطباء داخل جميع محافظات مصر."

فطن المرشحون إلى أهمية تناول مشروع العلاج في ظل أزمة كورونا ضمن برامجهم الانتخابية، حيث تناول ما يقرب من 88% من المرشحين الذين تواصلنا معهم أفكارًا حول تطوير مشروع العلاج في دعايتهم الانتخابية، وثمن غالبيتهم المجهودات التي قامت بها النقابة خلال الأزمة، وشدد جميعهم على ضرورة استحداث مصادر تدر دخلًا إلى النقابة تقوم بصرفه على تطوير مشروع العلاج، واقترح بعضهم إقامة معارض دورية داخل أروقة النقابة لزيادة مصادر الدخل، وكذلك منح المستشفيات مساحات مجانية للإعلان في الصحف مقابل تقديم الخدمات الطبية للصحفيين.

وعلى الرغم من تثمينهم لمجهودات النقابة؛ سلط المرشحون الضوء على عدد من سلبيات المشروع أبرزها: قلة عدد الأطباء المتعاقدين مع النقابة، وعدم اهتمام النقابة بالتوزيع الجغرافي للأطباء داخل جميع محافظات مصر، وهو ما يمثل عقبة في سبيل استفادة مراسلي المحافظات بمشروع العلاج.

قدم المرشحون عددًا من الاقتراحات الهامة لتجاوز هذه السلبيات من أهمها؛ تدشين فروع للخدمات النقابية في جميع المحافظات، والتعاقد مع عدد من الأطباء المتخصصين للرد على استفسارات الصحفيين على مدار اليوم، ومخاطبة الجهات الحكومية لضم المستشفيات الجامعية في جميع المحافظات داخل مشروع العلاج، وكذلك التعاقد مع المستشفيات العسكرية للكشف على الصحفيين وتقديم الدعم الطبي اللازم. وقال أحد المرشحين معبرًا عن رؤيته في ذلك الموضوع: "بصراحة المشروع ممتاز جدًا، ولكن يمكن إضافة مقترح أن تتعاقد النقابة مع المستشفيات الجامعية والحكومية، ويتم إجبار الصحف على نشر إعلانات بالمجان على صفحاتها للمستشفيات، في مقابل علاج الصحفيين أيضًا بالمجان وذلك من خلال بروتوكول تعاون مع وزارة التعليم العالي، وإدارة المستشفيات الجامعية".

وكان هناك عدد من الاقتراحات الأخرى التي تصب في تطوير مشروع العلاج منها؛ تدشين تطبيق إلكتروني خاص بالنقابة لتلقي طلبات الاشتراك في مشروع العلاج، واستقبال الشكاوى، والحجز لدى الجهات الطبية إلكترونيًا، ومنح الموافقات الطبية الفورية للصحفيين، وكذلك تخصيص أدوار النقابة لفتح عيادات شاملة ومتخصصة تقوم بتقديم الدعم الطبي للصحفيين، وفتح صيدلية داخل النقابة لخدمة الصحفيين بأسعار مخفضة، إضافة إلى إنشاء صندوق رعاية خاص بالنقابة لعلاج الحالات الحرجة، وتغطية نفقة علاج الحالات التي لا يستطيع المشروع تغطيتها.

وفي سبيل مساندة الصحفيين في ظل أزمة كورونا على وجه الخصوص؛ أكد المرشحون على أهمية مخاطبة وزارة الصحة لإجراء المسحات الطبية مجانًا بموجب كارنية النقابة، وكذلك منح الصحفيين الأشعة والتحاليل بأسعار مخفضة، وضم الصحفيين ضمن الفئات الأولى لتلقي لقاح كورونا مجانًا، باعتبارهم من أصحاب المهن التي تحتك بالجمهور بشكل مباشر لا سيما كبار السن من الصحفيين.

وبجانب هذه الاقتراحات؛ اقترح عدد قليل من المرشحين، ضم الصحفيين إلى مشروع التأمين الصحي الشامل الخاص بالدولة، ووعد آخرون بإنشاء مستشفى الصحفيين على أرض النقابة بـ 6 أكتوبر.

ثامنًا: حقوق المرأة الصحفية

تتعرض الصحفيات المصريات للعنف بجميع أشكاله داخل أماكن العمل وخارجها أثناء ممارسة مهامهن الميدانية؛ بداية من العنف اللفظي والتحرش الجنسي، أو الاستغلال الجنسي، وتمتد إلى العنف الجسدي في بعض الأحيان، حيث تشير دراسة أجرتها الشبكة العربية لدعم الإعلام "الصوت الحر" إلى أن أغلب الصحفيات المصريات تعرضن للتحرش الجسدي أو اللفظي، وتشير دراسة أخرى إلى أن المصريات العاملات في مجال الإعلام أكثر عرضة للعنف من نظرائهن الرجال بنسبة 50.4%، في حين أن 58% منهن عرضة للعنف اللفظي و64% منهن عرضة للعنف الجسدي.

وتوضح هذه البيانات تفشي هذا النوع من الانتهاكات بحق الصحفيات داخل أماكن عملهن، وتشير إلى أن بيئة العمل الصحفي في مصر غير آمنة للسيدات، ولا سيما وأن المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين تفتقد وجود آليات لمناهضة التحرش والعنف الجنسي والتمييز ضد النساء، علاوة على ضعف تمثيل السيدات في مجلس إدارة النقابة ومجالس إدارات المؤسسات الصحفية، بالإضافة إلى عدم وجود نصوص واضحة تجرم الاعتداء الجنسي وتضع آليات لحماية النساء الصحفيات وتوفير بيئة أمنة وعادلة لهنّ في قوانين تنظيم الصحافة والإعلام المعمول بها في مصر.

> "لم يضع 22% من المرشحين قضية المرأة على أولويات برامجهم الانتخابية وذلك بسبب اقتناعهم بأن مشاكل المرأة هي نفس مشاكل الرجل في مهنة الصحافة، وأنكر أربعة مرشحين وجود ما يسمى التحرش بالمرأة، واختلفت مواقف المرشحين حول تفعيل لجنة المرأة بالنقابة، وكذلك إقرار "كوتة انتخابية" للسيدات."

يحتاج ملف المرأة الصحفية الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى وضع مدونات سلوك تضم آليات وقواعد فعالة وفق المعايير المتعارف عليها عالميًا في تعريف التحرش وسبل الوقاية الواجب اتباعها داخل أماكن العمل والمؤسسات الصحفية، وأيضًا فيما يخص سبل المحاسبة لردع ومعاقبة المتحرشين، وعلى المؤسسات الصحفية أن تلتزم بتطبيقها بين موظفيها والعاملين بها، والمسئولين عنها، ويجب على المتقدمين للترشح في انتخابات نقابة الصحفيين أن يعوا أن وجود المرأة في مهنة الصحافة والإعلام متمتعة بكافة حقوقها القانونية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال أمرًا أساسيًا وحتميًا في سبيل إنهاء العنف ضد النساء، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة لجميع الصحفيين والصحفيات.

وعلى الرغم من كون السيدات يمثلن ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية العمومية للصحفيين، تجاهل 36% من المرشحين/ات إشكاليات ملف المرأة الصحفية، بينما لم يضع 22% منهم قضية المرأة على أولويات برامجهم الانتخابية وذلك بسبب اقتناعهم بأن مشاكل المرأة هي نفس مشاكل الرجل في مهنة الصحافة، وباعتبار أن المهنة قائمة على خبرات الصحفيين بالتساوي بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، ورفض هؤلاء الصحفيون توجيه خطاب خاص للصحفيات، وأقروا أن برامجهم الانتخابية موجهة لجميع الصحفيين سواءً من الذكور أو الإناث، ويعد توجيه خطاب يخص قضايا المرأة الصحفية بمثابة "إهانة للصحفيات" لأنهن قادرات على الدفاع عن أنفسهن وانتزاع حقوقهن القانونية، يقول أحد المرشحين معبرًا عن رؤيته في هذا الموضوع "كجماعة صحفية نعتبر أن المرأة مثل الرجل، فأنا لما أكتب في برنامجي "العمل على الحفاظ عن حقوق الزميلة الصحفية ضد التحرش"، فأنا بوجه إهانة مطلقة لهن، الزميلات ممن يعملن في المهنة قادرات على الدفاع عن حقوقهن جيدًا، وبالتالي حقوق ومكتسبات المرأة أنا معها تمامًا".

وبالنسبة لقضية التحرش الجنسي بالصحفيات، أنكر أربعة مرشحين وجود ما يسمى بتحرش المرأة، وعللوا ذلك بأن الصحفيين "محترمين" وأن هذا التصرف لم يرق إلى أن يكون ظاهرة وهي مجرد تصرفات فردية يقوم بها مجموعة من "المرضى"، بينما اتجه باقي المرشحين إلى إدانة هذه الأفعال، وأكدوا أنهم سيفعلون قانون نقابة الصحفيين لعقاب الصحفيين القائمين بهذه الأفعال المشينة، وذلك من خلال تفعيل لجنة المرأة بالنقابة على أن تختص باستقبال شكاوى الصحفيات والتحقيق فيها، ورفع توصياتها لمجلس النقابة.

واختلف المرشحون حول تفعيل لجنة المرأة بالنقابة، وكذلك إقرار "كوتة انتخابية" للسيدات بالمجلس والمؤسسات الصحفية، بين مؤيد يرى فيها أنها ستقوم بتحسين أحوال المرأة الصحفية، ومعارض يرى أن من شأن تفعيلها أن تضفي مزيدًا من "العنصرية" تجاه قضايا الجماعة الصحفية، ويقول أحد المرشحين "لدى استعداد لدعم مشروع لجنة للمرأة داخل النقابة، على أن يتولاه "رجل" يكون أعمق في إدارة هذه الأزمات، لا يوجد شخص يستطيع حماية المرأة مما تتعرض له سوى الرجل".

أخيرًا سلط عدد من المرشحين الضوء على الجانب الاجتماعي لقضية المرأة وأعلنوا عن نيتهم في إنشاء حضانات تخدم أطفال الصحفيات وترعاهم تخفيفًا للأعباء التي تقع على عاتقها، على أن تكون بأسعار مخفضة بالتنسيق مع المؤسسات الصحفية، بالتوازي مع إقرار لائحة أجور عادلة تضمن الحفاظ على حقوق الصحفيات المالية.

وسلطت إحدي المرشحات الضوء على إشكالية تتعلق بالمرأة الصحفية الأرملة التي تحرم من المعاش بعد 5 سنوات من قيدها في جدول المشتغلين بالنقابة، ويكون مطلوبًا منها سداد التأمينات، وهو ما يحتاج تدخل من النقابة عن طريق التواصل مع جهات الدولة لمنح المرأة الصحفية الأرملة استثناءات خصوصًا مع وجود هذه الاستثناءات في عدد من النقابات المهنية الأخرى.

خاتمة

نجح مجلس نقابة الصحفيين في عقد الجمعية العمومية العادية للنقابة في الثاني من أبريل 2021، وذلك بعد انقسام الصحفيين بين مؤيد لإجرائها حفاظًا على العملية الديمقراطية وأهمية مناقشة جدول أعمال الجمعية، ومعارض لعقدها بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" وخطورته على الأعضاء وسط تجمع ما لا يقل عن 2500 صحفي في مكان واحد.

تعامل مجلس النقابة باحترافية مع هذه الأزمة، واكتسب موقفًا قانونيًا جيدًا، استطاع من خلاله قيادة الجمعية العمومية إلى بر الأمان بعد إصراره على عقد الجمعية العمومية، واختياره نادي المعلمين كمكان انعقاد الجمعية العمومية بدلًا من نقابة الصحفيين، وتوفير الإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعي الذي كان له دور كبير في تقليل نسبة الإصابة بالفيروس.

وفي الثاني من أبريل 2021؛ أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي بالنقابة اكتمال النصاب القانوني لعقد الجمعية بحضور 2432 صحفيًا في الثالثة مساءً، بعد مد ساعات التسجيل في كشوف الجمعية ثلاث مرات بالمخالفة لقانون النقابة ولائحتها الداخلية التي تعطي الحق للجنة في المد لمدة ساعة واحدة.

وبعد اكتمال الجمعية العمومية؛ دعت "اللجنة" لمناقشة جدول الأعمال، الذي قررت خلاله الجمعية العمومية إعادة التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل قانون الصحافة، كما تم رفض ميزانية النقابة، وقررت الجمعية العمومية إعادتها لمجلس النقابة الجديد لتعديلها.

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال اتجه الصحفيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب نقيبًا لهم من بين 6 مرشحين تقدموا لشغل المنصب، واختيار 6 أعضاء من بين 55 مرشحاً نصفهم من المنتمين إلى المؤسسات القومية.

وأسفرت الانتخابات عن استمرار الصحفي "ضياء رشوان" في منصبه نقيبًا للصحفيين، وفوز كلًا من: "محمد خراجة" بـ 1338 صوتًا، "إبراهيم أبو كيلة" بـ 1277 صوتًا، و"حسين الزناتى" بـ 1201 صوت بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن كلًا من: "أيمن عبدالمجيد" بحصوله على 1864 صوتًا، و"دعاء النجار" بـ1078 صوتًا، و"محمد سعد عبدالحفيظ" بـ 1045 صوتًا، وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما:" دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة"، بدلًا من "جمال عبد الرحيم وعمرو بدر".

وعلى الجانب الآخر؛ تأثرت الدعاية الانتخابية بأزمة كورونا التي أدت إلى بروز وسائل التواصل الاجتماعي كأحد أدوات الدعاية بدلًا من الوسائل التقليدية والزيارات الميدانية بسبب خطورة الاتصال المباشر بين الأفراد الذي قد يتسبب في إصابتهم بفيروس كورونا، واعتمد المرشحون على تطبيقات "فيسبوك" و "زووم" لعرض لبرامجهم الانتخابية، وعقد اللقاءات مع الصحفيين.

وعلى الرغم من تنوع البرامج الانتخابية، رصدت "المؤسسة" عددًا من السلبيات التي مثلت أنماطًا تكررت في غالبية البرامج المُعلن عنها، والتي كان أبرزها؛ استخدام الشعارات الانتخابية بكثرة، في مقابل عدم وجود نقاط برنامجية محددة قابلة للتطبيق، إضافة إلى عدم دراية عدد من المرشحين ببعض القضايا التي طرحها "المرصد" على الرغم من استحواذها على النقاشات داخل الجماعة الصحفية.

”المرصد المصري للصحافة والإعلام“

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ ”المؤسسة“ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف ”المؤسسة“ إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل ”المرصد“ عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم ”المؤسسة“ الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم ”المؤسسة“ بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.